

الدلالة الرمزية للقوائم الانتخابية لمرشحي انتخابات مجلس النواب الأردني "الثامن عشر" ودورها السياسي في تمكين الناخبين من الاقتراع

خالد عيسى العدوان، عبدالباسط عبدالله العزام*

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدلالة الرمزية لقوائم المرشحين في انتخابات مجلس النواب "الثامن عشر" ودورها السياسي في تمكين الناخبين من الاقتراع في المحافظات الأردنية، وقد تضمنت الدراسة مدخلا نظرياً حول الرموز ودلالاتها وأهميتها وفعاليتها ونظام القوائم النسبية، كما استخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون من أجل تحليل قوائم المرشحين الفائزين بشكل أساس كميّاً وكيفياً، والقوائم غير الفائزة أحياناً وفق متطلبات سياق الدراسة، وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها: أنّ ثمة علاقة ارتباطية بين رمزية قوائم المرشحين للانتخابات والتأثير الواقعي على الناخبين وبما يمكنهم من الاقتراع في المحافظات الأردنية طبقاً لما هو ثقافي واجتماعي وسياسي. وأظهرت النتائج أنّ رمزية قوائم المرشحين الفائزين في انتخابات مجلس النواب "الثامن عشر" مكنت الناخبين من الاقتراع طبقاً لدلالات سياسية، ثقافية، دينية، اجتماعية، جغرافية، إقتصادية، في حين عجزت قوائم المرشحين غير الفائزين من تحريك الناخبين الأردنيين للتعاطي معها أو التصويت لصالحها. بالإضافة إلى أن الدلالة السياسية لرمزية القوائم حظيت بأعلى نسبة بين القوائم الانتخابية بلغت (45.54%).

الكلمات الدالة: رمزية قوائم المرشحين، الانتخابات البرلمانية، المحافظات الأردنية.

المقدمة

يكتسب المرشح من علاقته بالناخب فكراً واعياً أو شعوراً قادراً على تشكيل أو اقتراح معايير جديدة، بما قد يسهم في تعديل بعض قواعد الجماعة أو المجتمع أو الإضافة عليها أو تغييرها في مواقف الانتخاب. (Rousseau,2002:257-258) وهناك ثلاث طرق ممكنة لرسم خريطة قوائم المرشحين في الانتخابات البرلمانية أولها: إنتاج خريطة انتخابية تقوم على توزيع المكانات والأدوار بين المرشحين والناخبين طبقاً للقوائم الانتخابية ودلالاتها، وثانيها: إنتاج خريطة تقوم على حجب الأصوات عن المرشح إذا خالف توقعات دور الناخبين، وثالثها: إنتاج خريطة انتخابية تقوم على تمكين الناخبين من الاقتراع طبقاً لما هو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي. (Ondrejka,2016:591-596)

إنّ اختيار الناخبين لرمز القائمة يتمّ طبقاً لاحتمالات تقوم على أساس تفضيل المعايير الخاصة أو العامة، أو بحسب الاعتبارات العقلانية المفتوحة أو الاعتبارات الوجدانية المغلقة، أو طبقاً لاعتبارات المكانة الموروثة أو المكتسبة، أو وفقاً لتوجيهات الجماعات الأولية أو الثانوية، أو لاعتبارات التوجيه الجماعي أو التوجيه الفردي. (Alexander,2013:49-51). وقد يحتوي الرمز على مؤشرات تعكس القيم أو المعايير أو المعتقدات التي قد تدخل في بناء قواعد الشرعية المعيارية للأفراد، كقواعد عامة للسلوك وبناء العلاقات التواصلية بينهم (Tyag,2015:106-107)، كما ترتبط شخصية الفرد بالنسقين الثقافي والاجتماعي، إضافة إلى مفهوم الشخصية طبقاً لما قد تمّ انتظامه من توجهات ترتبط بالفعل السياسي، وقد أضاف تالكوت بارسونز Talcott Parsons ما أطلق عليه "منطلق الحاجات"، ويعني بذلك الطاقة النفسية التي تجعل الفعل ممكناً طبقاً لحاجة الفرد قبول الآخر أو البحث عن الحب والقبول، في ظل القيم الثقافية التي تجعلها يتمسكان بالمعايير الاجتماعية، وكما تلعب توقعات الدور دوراً هاماً في التأثير على اختيارات الفرد من أجل الحصول على الاستجابة المناسبة من الآخر. (عثمان،2008:58)

إن انتخابات مجلس النواب الثامن عشر بتاريخ 2016/9/20، جرت على أساس نظام التمثيل النسبي / القائمة النسبية المفتوحة، لأول مرة في تاريخ الأردن، في سياقات تتعلق بمحاولة إحداث تغييرات إصلاحية وديمقراطية حقيقية في الدولة.

* كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2018/3/11، وتاريخ قبوله 2018/9/20.

خصوصاً بعد الحوارات الكثيفة التي شهدتها النظام السياسي الأردني، من حيث مطالب القوى الوطنية والمعارضة السياسية التي بدأت من العام 2010 بتغيير قانون الانتخاب وكذلك قانون الأحزاب السياسية، والسير الجاد بالعملية الإصلاحية المتعثرة، والحزم في مكافحة الفساد المستشري، وتعزيز الرقابة السياسية على الحكومة، بالتوازي مع إصدار الملك عبد الله الثاني أوراقه النقاشية اعتباراً من العام 2012، والتي شكلت الأرضية الحوارية في الأردن حول ضرورة تعديل التشريعات السياسية بما يخدم التطور السياسي بإقامة الحكومات البرلمانية كغاية نهائية للإصلاح، ومع تصاعد الضغط والمطالب على النظام بإجراء التغييرات المطلوبة، جرى تعديل قانون الانتخاب في العام 2016، الذي تضمن إلغاء نظام الصوت الواحد غير المتحول، وإقرار نظام التمثيل النسبي من خلال نظام القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة. وحصر الترشح ضمن قوائم فقط، سواء أكان أصحابها حزبيين أو مستقلين، بهدف تشجيع الأحزاب السياسية على المشاركة ترشحاً واقتراعاً.

بالتوازي مع تغيير قانون الأحزاب السياسية في العام 2015، وتسهيل عملية إنشاء وتسجيل الأحزاب السياسية، وتخفيض عدد المؤسسين، وتغيير مرجعية الجهة المسؤولة عن الأحزاب من وزارة الداخلية إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. على أساس أن يساهم هذان القانونان في توفير المناخ الملائم لتعزيز دور الأحزاب السياسية وتشجيع المواطنين على المشاركة في العملية السياسية. وعلى الرغم مما سبق، فإن درجة استجابة النظام كانت محدودة لإحداث انتقال ديمقراطي وإصلاح سياسي ملموس، في ظل الارتطام المستمر لمطالب القوى الإصلاحية والمعارضة بجدران السلوك الواقعي لمجريات عمليات الأبنية السياسية الرسمية المختلفة، فكيف يمكن إحداث تطورات سياسية فعلية في ظل التعامل مع الإصلاح كسلعة سياسية لتجميل هيكل الدولة ليس أكثر.

وأما عن مجريات الانتخابات واقعياً، فقد اشترك في الانتخابات وفق تقرير الهيئة المستقلة للانتخاب (226) قائمة انتخابية، توزعت على 23 دائرة انتخابية، وبلغ عدد مرشحي القوائم المقبولة نهائياً (1252) مرشحاً. وجرت الانتخابات وفق قانون الانتخاب رقم 6 لسنة 2016، الذي خصص 36 مقعداً للكوتا (3 مقاعد للشركس والشيشان، 9 مقاعد للمسيحيين، 15 مقعداً للمرأة، 9 مقاعد للبدو) أي ما نسبته 27.7% من إجمالي عدد أعضاء مجلس النواب البالغ 130 عضواً، أي أن التنافس الحر محصور بـ 94 مقعداً فقط وبنسبة 72.3%. وبلغ عدد الناخبين المسجلين في سجل الانتخاب 4.130.145 ناخباً، وقد بلغ عدد المقترعين فعلياً 1.492.400 مقترعاً، أي أن نسبة المشاركة بلغت 36.1%. (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2016).

إلا أن قانون الانتخاب الجديد لم يؤد إلى تعزيز مشاركة الأحزاب وتشكيل التحالفات والكتل سواء في الترشح أو في عمل مجلس النواب الجديد، وبدلاً من أن تُشكل القائمة نقلة نوعية في عملية الإصلاح الانتخابي وتعزيز دور الأحزاب السياسية، تحولت القائمة الانتخابية إلى مصدر انتقاد للقانون ولتنديد شعبي بعملية تشكيل القوائم التي واجه المرشحون صعوبات في تشكيلها. إن اعتماد نظام القائمة النسبية المفتوحة، أثناء تطبيق القانون عملياً أثبت أن هذا النظام قد خلق تنافساً بين أعضاء القائمة الواحدة وصل إلى حد التنازع والخلاف، كما أن تلك القوائم لم تحقق الغاية المنشودة منها ولم تقم على أساس تبنى البرامج الانتخابية المشتركة من قبل أعضائها فكان التنافس فردياً، وهذا ما ظهر جلياً في الدعاية الانتخابية التي قامت على المرشحين الأفراد لا على القائمة كوحدة واحدة. (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2017: 59-60).

في المقابل، فإن القائمة في تقاليد النظم الانتخابية تتكئ على وجود بيئة حزبية - سياسية، تُشكل العمود الفقري للقائمة الانتخابية، رغم أن نظام التمثيل النسبي ووجود قوائم لا يمنع الترشح المستقل، الذي يمكن اعتبار الفرد المرشح فيه كقائمة. إلا أن الحالة الأردنية تعاني من أُنيميا سياسية في هذا الموضوع، حيث يطغى على تشكيل هذه القوائم الاعتبارات الجهوية والمناطقية والعشائرية - القبلية وغيرها، على حساب المتغير الحزبي. وحول مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات وعدد الفائزين منهم، فقد تعددت الأرقام والمصادر إلى درجة الاضطراب الرقمي للمشاركة الحقيقية للأحزاب في الانتخابات أو عدد الفائزين منهم؛ إذ أشارت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في ملخص داخلي غير معلن (لأسباب تتعلق بتعدد النتائج والأرقام حول حقيقة المشاركة الحزبية في الانتخابات) حول النتائج النهائية لانتخابات المجلس الثامن عشر الحالي وحصلت عليه إحدى الصحف من مصادر غير حكومية، إلى أن نسبة المرشحين الحزبيين بلغ 18% من إجمالي المرشحين وواقع (42) حزبا مشاركاً في الانتخابات، وأن 99 قائمة من أصل 226 قائمة يوجد بها أعضاء تتضمن انتماء حزبي، وأن (37) حزبي وعضو ائتلاف حزبي على مقاعد البرلمان حالياً (البالغ عدده 130 عضواً)، من أصل (253) مرشحاً حزبياً لم يجر الإعلان عن انتماءاتهم الحزبية أثناء ترشحهم في القوائم الانتخابية. (الغد الأردني، 2016).

وكذلك أشار تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في الأردن إلى أنه من بين (50) حزبا سياسيا مسجلا رسمياً في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ناس (40) حزبا بمرشحين في هذه الانتخابات. وفي مقارنة بين ما توصل إليه التقرير وما أعلنته

رسمياً وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية عن عدد الحزبيين الفائزين بمقاعد برلمانية - حسب التقرير - يتضح ان عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية هو (24) مقعداً فقط، أي ما نسبته (18.46%) من أعضاء مجلس النواب، فيما يبلغ عدد المقاعد الحزبية وفقاً لتقرير البعثة (42) مقعداً. ويعزو التقرير السبب في اختلاف القراءتين لأرقام الوجود الحزبي إلى ان قانون الأحزاب السياسية ينص على قيام الأحزاب السياسية برفع قائمة بأعضائها سنوياً لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وبناء على هذه القوائم والتي لم يُحدّثها أي من الأحزاب قبل تسجيل المرشحين قدمت الوزارة عدد المرشحين الفائزين من المنتمين حزبياً، بالإضافة إلى أنه لم يُطلب من المرشحين بموجب القانون الإفصاح عن انتماءاتهم الحزبية للهيئة أثناء تسجيل المرشحين، وبالتالي لم تكن الهيئة المستقلة للانتخاب في موضع يمكنها من توفير هذه المعلومة. (الاتحاد الأوروبي، 2016: 37-38).

ووفق تقرير جامعة الدول العربية حول الانتخابات الأردنية، فإن نسبة المشاركة الحزبية بلغت (17%) فقط. (جامعة الدول العربية، 2016: 15). في حين أن تقرير مراكز أخرى ضمن مؤسسات التحالف المدني الأردني لمراقبة الانتخابات وجدت أن عدد الأحزاب المشاركة ترشحاً بلغت (39) حزباً بنسبة (78%) من إجمالي الأحزاب البالغ (50) حزباً مسجلاً في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وأن المرشحين من ذوي الانتماءات الحزبية شكلوا ما نسبته (18%) من إجمالي عدد المترشحين وبما مجموعه (234) مرشحاً ومترشحة. وتوزع المرشحون من ذوي الانتماءات الحزبية على (99) قائمة انتخابية في مختلف الدوائر. (مركز الحياة، 2017: 99).

أما المركز الوطني لحقوق الانسان - مركز شبه حكومي ومستقل- فيشير في معرض تقييمه للانتخابات النيابية في العام 2016 إلى أن نسبة تمثيل الأحزاب في مجلس النواب الثامن عشر بلغت (17%) بما يعادل (22) نائباً يمثلون (11) حزباً. (المركز الوطني لحقوق الانسان، 2017: 89). ويعلق الباحثان هنا انهما وبالعودة إلى المصدر الذي اتكأ عليه تقرير المركز وهو شبه حكومي في هذا العدد تبين لهما أنه صحيفة الغد الاردني بتاريخ 2016/10/23. وما سبق يؤكد حالة تضارب الأرقام وضعف التنسيق الواضح حتى بين المؤسسات الرسمية والمدنية وأن الدقة تعثرها بعض الاشكاليات، مما يستوجب الانتباه إلى هذه الحالة في الانتخابات القادمة للمجلس النيابي التاسع عشر.

وفي ظل هذا المناخ الانتخابي وارهاساته المتعددة، والبيئة السياسية بكل تجلياتها وتعقد شبكة تفاعلاتها، وتصدر تجربة القوائم الانتخابية، التي صاغها القانون الانتخابي الجديد، للمشهد السياسي لأول مرة في تاريخ الانتخابات الأردنية، والتي بدأت منذ العام 1929، تهدف الدراسة إلى الكشف عن دلالات القوائم الانتخابية في أبعادها المختلفة والمتعددة، وإظهار دورها السياسي في تمكين الناخبين من الاقتراع، من خلال تحليل مضمون القوائم الفائزة في الانتخابات النيابية- والقوائم غير الفائزة أحياناً وفق متطلبات سياق الدراسة، وعادة ما تحمل قائمة المرشح الفائز أو غير الفائز معاني مستمدة من البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية، التي تمثل قواعد سلوكية عامة تقوم على التزام الناخبين بها. ولهذا فإنّ غرض الباحثين من الدراسة التعرف إلى دلالات قوائم المرشحين في الانتخابات النيابية الأردنية ومحاولة تحديد المعاني التي تحملها؛ سواءً أكانت تمثل حزباً سياسياً أو تجمعاً قبلياً أو مرجعاً سياسياً أو عرقياً أو اجتماعياً، ودورها في تعاطي الناخبين مع الانتخابات النيابية وأثرها في نتائجها. وهو ما من شأنه لفت النظر وتحويل الانتباه والاهتمام بدلالات القوائم الانتخابية إلى جانب المتغيرات الأخرى -السائدة في أدبيات السلوك الانتخابي- التي تحكم سلوك الناخبين في العملية الانتخابية.

وفي ضوء ما تقدم، تتحدد مشكلة الدراسة بالتركيز على مضامين الدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية، والدور السياسي لرمزية القوائم من خلال مدى تمكينها الناخب من التصويت لقائمة من القوائم ومرشحها أو أحدهم، وبالتالي احتمالية المساهمة في نجاح القائمة في الانتخابات النيابية والوصول إلى السلطة السياسية عبر مجلس النواب. وذلك في سياق العديد من المتغيرات التي تحكم التفاعل أو الموقف في انتخابات مجلس النواب "الثامن عشر" في المحافظات الأردنية، وهذه المتغيرات هي التي تؤثر في طبيعة التفاعل أو التفاعلات بين الناخب والمرشح، وهي التي تحدد كيف أنّ المرشحين يتعاملون مع المواقف أو المشكلات من خلال التفاعل مع رمزية القوائم، الذي يعتمد في البداية على الحوار أو الإقناع في مجال توزيع الأدوار وإثبات الشخصية. وقد يبدأ الموقف بالتساؤلات عن طبيعة الناخبين والمرشحين وصفاتهم أو علاقتهم مع الموقف الانتخابي القائم، وماذا يمكنهم أن يفعلوه حيال هذا الموقف.

وعليه تتصدى الدراسة للإجابة على السؤال المحوري الآتي:

"ما هي الدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية للمرشحين في انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر (2016 - 2020) ودورها السياسي في تمكين الناخبين من الاقتراع؟"

بالإضافة إلى فرضية رئيسة مفادها: ثمة علاقة ارتباطية بين رمزية قوائم المرشحين للانتخابات والتأثير الواقعي على الناخبين وبما يمكنهم من الاقتراع في المحافظات الأردنية طبقاً لما هو ثقافي واجتماعي وسياسي. ويكتسب هذا الطرح أهميته من خلال مسارين: **المسار العلمي**؛ حيث تحاول الدراسة إظهار النقص الذي يعترى الأدبيات الخاصة بالانتخابات البرلمانية والسلوك التصويتي (النظريات الاجتماعية، الحزبية، البيئية، النفسية، الاقتصادية-الخيار العقلاني) في ما يتعلق بمعرفة الرموز الانتخابية التي تحملها القوائم، ودلالاتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، واستكشاف نطاق دورها، باعتبارها تحولا يرتبط ببنية التفاعل المتعلق برمزية القوائم وأثر نظامه التأويلي على التصويت في الانتخابات والوصول إلى السلطة السياسية. وهنا يتقاطع أكثر من علم بشكل رئيس في معالجة ذلك: علم السياسة وعلم الاجتماع، وهو ما يعزز التواصل بين العلوم المختلفة (بما في ذلك أيضاً علم النفس لأهمية الفرد في عملية التفاعل وإدراكاته وتصورات) ودوره في المحصلة في تفسير السلوك. وهذا المستوى الماكروكوزمي يجعل من المادة السياسية مادة متعددة ومتنوعة ومعقدة تقبل المتغيرات من الحقول الأخرى، إذ تستدعي المادة الاجتماعية وغيرها طالما تساعد في تحليل الظاهرة السياسية.

فالمادة السياسية هي المادة الاجتماعية منظورا إليها من ناحية السلطة، المادة السياسية هي الحقيقة الماكروكوزمية التي تتكون من جزئياتها المادة الاجتماعية. المادة الاجتماعية هي مجموعة الحقائق المايكروكوزمية التي تتكون منها الحقيقة الكلية وهي المادة السياسية. وكل واقعة اجتماعية هي وحدة كلية لا يمكن تجزئتها. والصفة السياسية ليست إلا طريقة للامام بتلك الواقعة عندما تصل الى حد معين من النضج النظامي. (ربيع، 1985: 90-91). إن التشابك والتفاعل بين العلوم هو انعكاس للمدرسة ما بعد السلوكية في حقل السياسة المقارنة التي جاءت كردة فعل للاتجاهات السلوكية التي لم تكن ذات اتجاه واحد، بل تعددت فيها الاتجاهات والاجتهادات التي تحاول ان توجه حقل السياسة المقارنة نحو مزيد من التعاون والتواصل بين الحقول المعرفية المختلفة وذلك من خلال الاستفادة من التقدم في مختلف العلوم الاجتماعية وحتى الطبيعية، وانفتاح علم السياسة بفروعه المختلفة على العلوم الأخرى. (عارف، 2002: 297؛ المنوفي، 1987: 27).

والمسار العملي، حيث توجه الانتباه إلى التحولات العميقة التي طرأت على العلاقة بين المرشحين والناخبين من منظور التفاعل بين المرشح والناخب في سياق رمزية القوائم الانتخابية، كما أنّ هذا الطرح يلفت الانتباه إلى رمزية قائمة المرشح ودورها في تمكين الناخب من التعاطي معها إلى جانب محددات السلوك التصويتي الأخرى، فضلا عن ذلك، فإنّ الدراسات التي أجريت حول رمزية قوائم الانتخاب ودورها في تمكين الناخبين من التعاطي معها في المجتمع الأردني، تكاد تكون معدومة حتى الوقت الراهن؛ الأمر الذي يجعل من هذه الدراسة بمثابة إضافة متواضعة في هذا المجال. ومن المحتمل أن تقدم إطارا تحليليا وامبيريقيا للمرشحين والناخبين في العملية الانتخابية لدور القائمة الانتخابية في احتمالات النجاح في الانتخابات. والجدوى السياسية من الاهتمام برمزية القوائم وأثرها على المناخ التفاعلي بين الناخب والمرشح. وعلى صعيد آخر من المأمول أن تضيف إلى الدراسات التي تُعنى بالشؤون الانتخابية والسلوك التصويتي والعوامل والمحددات التي تؤثر فيها، وتبني استراتيجيات أفضل في الحملات الانتخابية.

مفاهيم الدراسة

رمزية قائمة الانتخاب ودورها السياسي:

هي الرموز والأسماء والاشارات والصور والأشكال ذات المعاني التي تجسدها القائمة، وكعلامة انتخابية يطرحها المرشحون في قائمتهم الانتخابية، والتي تعكس دلالات مختلفة الأبعاد (سياسية، اجتماعية، ثقافية، دينية،...)، وهنا تظهر أهمية العملية التفاعلية بين المرشح والناخب عبر طريقة تأويل وتفسير الناخب في المواقف الانتخابية المختلفة للدلالات الرمزية التي تحملها القائمة ويتكئء أيضا على تمكين المرشح من توضيح رمزية القائمة وتقديمها بشكل أكثر فهما ووضوحا تساعد على اختيار الناخب ومن ثم، تؤثر على سلوكه التصويتي الذي يساهم بشكل أو بآخر في نجاح / أو خسارة القائمة الانتخابية للانتخابات البرلمانية. وهنا يكمن الدور السياسي للدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية، والذي يتمثل في أن تكون الدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية محددًا من محددات متعددة للسلوك الانتخابي التي تؤثر على نتائج الانتخابات النيابية من خلال دفع الناخب للتصويت لقائمة دون غيرها تحت تأثير رمزية القائمة، كأحد متغيرات عوامل دفع الناخب للتصويت من مجموع متغيرات أخرى، والتأثير بالتالي في حصولها على عدد مقاعد في البرلمان ووجودها في المحصلة في السلطة.

مع ملاحظة أن رمزية القوائم الانتخابية هي واحدة من مجموعة محددات مؤثرة في التصويت، ودورها في نتائج الانتخابات، ومن ثم، توزيع المقاعد البرلمانية. فالبعد السياسي للقوائم ورمزيتها يتمحور في نجاح القائمة ووجودها في السلطة السياسية، في ظل وجود

احتمالية أن نعزو هذا النجاح لأثر رمزية القوائم على التأثير في السلوك التصويتي للناخب بقطع النظر عن درجة وحدود هذا التأثير، حيث لا يمكن إغفال وجود عوامل أخرى. ولكن بالضرورة لا يمكن إغفال وحجب التحليل عن دور رمزية القوائم واستبعاد تأثيرها تماماً. فثمة أثر على الأقل قد يظهر من الدلالات الرمزية للقوائم ونجاحها السياسي في الانتخابات والسلوك التصويتي.

وفي ضوء ما تقدم، يغدو من وجهة نظر الباحثين - إن جاز لهما ذلك - تقديم بعدين لرمزية القائمة، أحدهما بنائي والآخر وظيفي؛ بنائي، حيث تصبح رمزية القائمة وحدة من وحدات وأبنية العملية الانتخابية التي تؤثر فيها وتسمح بالتوقع. ووظيفي، حيث الالتحام بين خيارات الناخب ونتائج الانتخابات التي تلعب فيها بحدود ما رمزية القائمة دوراً في رفع سقف الاحتمالات المتعلقة بنجاح القوائم والتأثير على نتائج الانتخابات من خلال التأثير على خيارات الناخب وسلوكه التصويتي ككل، إلى جانب محددات ومؤثرات أخرى.

الاقتراع:

تصويت الناخب لصالح المرشح بناء على مدلولات القائمة الانتخابية. وعملية الاقتراع تتضمن ممارسة الناخب الفعلية لحقه في الانتخابات

المرشح:

المواطن الذي يحق له ترشيح نفسه في الانتخابات وذلك حصراً عبر قائمة انتخابية لها اسم أو رمز، وتم قبول ترشحه وتسجيله بشكل رسمي من الهيئة المستقلة للانتخاب للمشاركة في التنافس على المقاعد البرلمانية في الدائرة الانتخابية التي يسجل فيها، وذلك من خلال القائمة الانتخابية.

الناخب:

المواطن الذي ورد اسمه في السجلات الرسمية للناخبين، وله الحق في ممارسة الحق في الانتخاب والمشاركة في العملية الانتخابية.

الدائرة الانتخابية:

إحدى المناطق الجغرافية التي يتم تقسيم بلد ما أو جزء منه من خلالها لأغراض تنظيم الانتخابات؛ حيث يخصص لكل منها مقعد تمثيلي واحد أو أكثر في الهيئة المنتخبة، ويمكن للدوائر الانتخابية أن تستند إلى التقسيمات الإدارية القائمة (رينولدز وآخرون، 2010: 221)

وفي الحالة الأردنية، فالدائرة الانتخابية وبالتحديد الوارد في قانون الانتخاب لسنة (2016) هي جزء من المملكة خصص له عدد من المقاعد النيابية وفق أحكام القانون، بحيث تم تخصيص خمسة دوائر للعاصمة عمان، وأربع دوائر لمحافظة إربد، ودائرتين لمحافظة الزرقاء، ودائرة واحدة لباقي محافظات المملكة، بما فيها بدو الوسط والشمال والجنوب، ليصبح عدد الدوائر الانتخابية (23) دائرة موزعة على (15) محافظة، على اعتبار دوائر البدو الثلاثة محافظات لغايات الانتخابات فقط.

قائمة انتخابية:

القائمة الانتخابية هي نوع من أنواع نظام التمثيل النسبي في أدبيات النظم الانتخابية، وتقوم على تقديم كل حزب سياسي لقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الانتخابية التعددية، حيث يفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع حصته من أصوات الناخبين. ويمكن أن تكون القائمة مغلقة أو مفتوحة أو حرة، كما جرى تناولها في الإطار النظري في هذه الدراسة.

والقائمة النسبية المفتوحة هي التي تنطبق مع الحالة الأردنية، وفق قانون الانتخاب الأردني رقم (6) لسنة (2016)، الذي اعتمد نظام انتخابي هو نظام التمثيل النسبي من خلال القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة. وسندا للمادة (9) فقر (أ) من القانون، فيتم ملء المقاعد النيابية، المخصصة للدائرة الانتخابية، بطريقة القائمة النسبية المفتوحة.

وفي دراستنا، القائمة الانتخابية هي قائمة رسمية بعدد من الناخبين في دائرة انتخابية معينة في محافظة معينة، تم اعتمادها من الهيئة المستقلة للانتخاب، مع ملاحظة أن عضوية الحزب ليست شرطاً في تشكيل القائمة، بل هي تتنوع بين الأحزاب والمستقلين. ويجب أن تضم القائمة وفاقاً لقانون الانتخاب الأردني عدداً من المرشحين لا يقل عن ثلاثة ولا يتجاوز عدد المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية. وتحصل كل قائمة على مقاعد في الدائرة الانتخابية بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها من مجموع المقترعين في الدائرة الانتخابية إلى عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة. وفي دراستنا أيضاً فإن التركيز سينصب على القوائم الانتخابية الفائزة، وبشكل محدود القوائم الانتخابية غير الفائزة سداً لمتطلبات التحليل والسياق.

الإطار النظري للدراسة

أكد جورج ماكيل أنّ الكائنات البشرية تسعى دائماً إلى تفسير البيئة أو الطبيعة، وإلى استكشاف عناصر الطبيعة، وما الذي تعنيه هذه العناصر للفرد والمجموعة، إلى جانب التساؤلات الأخرى حول قدرات الأفراد من خلال الفعل في التأثير على الطبيعة بدلاً من التأثير بها، وأن الأفراد يتوصلون للمعاني في إطار علاقتهم مع الطبيعة؛ بحيث إن هذه المعاني المكتسبة تدخل في وضع الخطط، وقد يتعامل الفرد مع الطبيعة أو البيئة في ضوء خطة الفعل الموضوعية، ومدى قدرة هذه الخطة على التأثير في البيئة أو الظروف. (McCall,2003:329)

وبهذا الخصوص، فإنّ الرمز هو تصوّر إدراكي Perception لتصرف الناس في بيئاتهم المختلفة، وهو الشيء المرئي الملموس والثابت في شكله، والممكن إدراكه ذهنياً، ويعود إلى انطباع تُرك في ذهن أو الشعور، توجهه فكرة أو حدث معين، ويحمل هدفاً أو مغزى ذا دلالة. (Hewitt and David Shulman,2011:37-39).

وتعدّ الأشياء المادية من الأغراض ذات المغزى التي تجعل تسمية الأشياء غير الملموسة مادياً، وعندما يتفق مجموعة من الأفراد على معنى معين، فهذا يقودنا إلى تأكيد التفاعل مع ردود الأفعال السياسية، فعالم الأشياء الذي يحيط بالعملية الاجتماعية والسياسية ليس خاملاً معدوم المعاني، إنّما يُمثل التجارب المختلفة التي عشناها أو نسعى لتحقيقها.

وإذا أردنا الحديث عن الأشياء واللغة Objects and Language، فكل شخص مولود في مجتمع معين يتكلم لغة تمكنه من تسمية الأحداث من حوله، وعندما نتعلم أسماء الأشياء من حولنا فإننا نؤكد على وجودها، ونجعل من اللغة سواءً أكانت منطوقة أم مكتوبة لها أهمية رمزية انتخابية. وتُمثل الأفعال السياسية للناخبين تصرفات لها علاقة بالأشياء في بيئاتها المختلفة، والإجراء وحدة أساسية في السلوك تستتبط الوحدة الأصغر ذات المعنى من السلوك الاجتماعي، والإجراء: هو "وحدة وظيفية وسلوك اجتماعي له بداية ونهاية". (Hewitt and Shulman,2011:39-40)

ويخبرنا جورج ميد أنّ مفهوم اللغة هام في تطوير خبرات الذات، وتُعتبر اللغة عن ردود فعل الآخر تجاه الفرد، وقد يستجيب الفرد لدلالاته من تقمص مواقف الآخر والاستجابة لإيماءاته، وتأتي أهمية اللغة من مخاطبة العقل مع الذات، وفعالية رموز الآخر، وقد يفهم الفرد إيماءاته من موقف الآخرين التي تعكس "صورة تأملية" للرموز الحياتية، وهنا تتعكس المعاني من تجارب الذاتية من العمليات السياسية والتجارب الحياتية، ولهذا تُمكن معاني الفرد من تقمص موقف الآخر بما يحمله من وعي ذاتي تجاه العمليات التي تعطي "الفعل السياسي" معناه ومغزاه المراد في الموقف المرتبط بالزمان والمكان المحددين، وتعدّ الذات والآخر صورة عكسية عن المجتمع في توزيعاتها وتبوعاتها وتناقضاتها ومتغيراتها، فكلما تطورت العمليات السياسية والاجتماعية تطور العقل والذات أيضاً معها. (Deegan,2008:30-19)

وتأتي أهمية "الفعل المتأمل" من فهم طبيعة العقل، الذي يعطي حساباً لسلوك معين، وقد يستجيب الفرد من خلال "الوعي الذاتي" ويفهم دلالات المعاني الصادرة عن الآخر في مواقف الحياة المتعددة، وتُمثل الذات "تأملاً تأويلياً" للأشياء، لفهم دلالاتها ومعانيها، ف"الذات العاقلة"، هي التي تحدد أهمية المعاني. ويشير جورج ميد إلى أن "الذات الواعية" تمثل ذات الفرد والآخر بكل ما تحمل من معان وأفكار، وتتقمص الذات شخصيتها من الآخرين على شكل أدوار تعبر عن "التمثيل واللعب" لتأدية أدوار متنوعة. (46- (Hewitt and Shulman,2011:47)

اقتبس هابرماس Habermas من نموذج جورج ميد دور اللغة في التأكيد على المعاني من الأدوار العامة، وبين أنّ أدوار الفهم عند لودفيغ فيتغنشتاين Ludwig Wittgenstein's استطاع استعمالها جورج ميد بوضوح، وتأتي أهمية منهج جورج ميد من شرح تطور الذات والعقل ونشأتها من السياقات السياسية والنفسية والبيولوجية والفسولوجية. ويفترض هابرماس أن تسهم المعاني في تطور الذات في جميع الحقول، وقد يسهم الكل في تقمص الأدوار في مواقف الحياة الاجتماعية، وتُعدّ ملاحظته حول فشل جورج ميد في معالجة تطور اللغة، مجرد توسط للرموز إلى "الدقة النحوية"، إذ يبدو أن جورج ميد كان مهتماً في فهم ميكانيكية "الوعي الذاتي واللغة" التي تستعمل لتحريك الذات والآخر في سياق التفاعل الرمزي، وعلى ذلك يمكن تحديد نقطة الخلاف بين جورج ميد وهابرماس من الاتصالات العقلية واللغوية في البراغماتية والسياقات الخلفية للذات الاجتماعية. (Helle,2005:38)

وقد افترض هابرماس أن مدلول قائمة المرشح قد تمكن الناخب من تفسيرها ليس من خلال حدودها التقليدية فحسب بل ضمن المجال العام Public Space، وقد يضغط المدلول على الناخبين للاقتراع طبقاً لمقاييس الاختيار العقلاني المفتوح، وليس ضمن الاختيار الوجداني المغلق. (Habermas, 1992: 449). وقد يقوم المرشح بمخاطبة أعضاء فريقه لفهم أداء دور الناخب حتى يعدل تأويل المدلول تواكباً مع ما قد ينشأ من مستجدات جديدة بحسب رغبات أو حاجات الناخب. وقد يمكن مدلول قائمة المرشح الناخب

من الاقتراع طبقاً لما هو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي.

وبالعودة إلى مناقشة جورج ميد نجد أن فهم العمليات العقلية ضروري، ويقوم منظور جورج ميد على "المجادلة اللغوية الرمزية"، كشرط مسبق لمجموعات أكثر تعقيداً من السلوكيات الرمزية المتتابعة من "المحادثات الشفوية وغير الشفوية" للسلوك، وتأتي أهمية تكوين الذات من تقمص محادثة اللغة مع الآخرين. فالفرد بحاجة إلى عموميات الآخر "لتقمص اللعب والدور" عندما يكون ضمناً في النشاط السياسي الموحد، فيستطيع الفرد مخاطبة أعضاء الفريق لفهم دلالة تقمص دور الآخر، إذ يجعل من الذات "أداة محورية" لصناعة فعل الفرد، وقد لا يستطيع أن تتخيل وجود الذات خارج نطاق العقل في مواقف الحياة اليومية، إذ تدرك الذات ما تريد فعله من توقعات الآخرين، وتقمص دورهم لمعرفة ما يريدون من مطالب ومشاعر وعواطف، وقد تُدبر الذات التفاعل بشكل فاعل من ناحية الحوار الداخلي مع الذات أو الحوار الخارجي مع الآخر. (Miller,1980:189-199)

وعند جورج ميد تُعدُّ الذات الإبداعية مهمة؛ لتقديم الفرضيات للذات الاجتماعية، التي تمتلك القدرة على تحليل الاستجابة ومراقبة انفعالات الآخر وإيماءاته وحركاته وعواطفه، وتزود الذات الفردية أثناء انشغالها بالحديث مع الآخر، بإدراكات الفعل وتصحيح التفاعل، أيضاً تمثل الذات الفردية نشاطاً حيويًا لتقمص أدوار الآخر، وتمثل الذات الاجتماعية الوعي والمراقبة والأهداف والقيم والخبرات والتجارب، وكلاهما مهم لفهم السلوك والمعاني في مواقف التفاعل. (Aboulafia,2001:7-17).

كما تعدُّ الذوات الانتخابية "محفزات ونبضات" لدفع الذات نحو الإدراك الحسي لرمز الآخر، وهذا المنحنى الفكري في البحث هو أرضية منهجية لدراسة مواقف الانتخاب من منظور الذوات والعقول واللغة المتفاعلة في إطار موحد. ويعتمد نمو "الذات والكائن" على الذكاء اللغوي، وتتطور الذات من التجارب الحياتية، وقد يشهد الفرد تطوراً من تطور علاقاته مع الآخرين، وقد يميل الفرد إلى تنظيم جميع التجارب الاجتماعية من الخبرات المعتمدة على الذات والتجريد، وقد تؤدي "التجربة الذاتية" إلى مشاعر السرور أو السخط من ذكريات الذات في التجارب السابقة التي تشهد "مواقف فجائية" في مواقف الحياة السياسية. (Strauss,1969:199-207) ومن زاوية أخرى تعامل جورج ميد مع اللغة والعقل Language and Mind من ظروف الفرد الذي يتواصل مع الرموز والإيماءات والإشارات، وتمثل اللغة نظاماً يشتمل على الكلمات المنطوقة والحركات المعبرة عن الكلمات إلى جانب اللغة المحررة والإشارات اليدوية. (Mead,1977:156-154)

ويتميز الحوار اللغوي عن حوار الإشارات، من حيث رموز الآخر التي تدعو للتفكير، فمفهوم الاستجابة ليس قاصراً على الفعل الصريح، فقد يكشف الفرد عن استجابة مشابهة لاستجابة الآخر في الموقف. فالتفكير كحوار Thinking as Conversation يشير إلى نظام داخلي، فعندما يعي الآخر صوته، يبدأ في التفاعل مع البيئة الخارجية من منظور ذاتي، وعندما تشتد حباله الصوتية أثناء الحوار مع الذوات، تصدر عنه كلمات "غير المفهومة"، فيكون التفكير في تفاعل الفرد من رموز الآخر من معاني "اللغة المستعارة" عند الذوات، ويمثل التفكير تهيؤ الآخر مع منظور الذات في تقمص أدواره. (Wall,2002:63-96)

وبذلك يخضع تنظيم الذات لأفكاره وأفعاله التي تشمل تفكيره، ويمثل الفرد أحد عناصر التجربة السياسية المشتركة مع الآخر، وقد يتطلب منه هنا استعراض العقل والرمز Mind and the Symbol، للكشف عن معاني الأشياء، حيث تنتظم أفعالنا من الناحية الزمنية، فيدخل في وعي الفرد اللاحق لترشده إلى أفعال أخرى، ويحدد المستقبل الحاضر، الترتيب الزمني للوقت، وقد يتيح نظام الجهاز العصبي استشعار الوقت الحالي من استجابة ضمنية، إلى جانب بدائل محتملة من أفعال يختارها الفرد، تبعاً لمستوى وعيه الذي يعتمد عليه في توقع أفعال أولية. (Wall,2002:51-57)

وبذلك يكشف هذا المنطق من فعل الذات عن عمومية الاستجابة وخصوصية المؤثر، وقد نجد أن عقل الذات أو الآخر يعتمدان على البيئة السياسية في ارتباطهما بمعاني الأشياء والرموز، فيعتمد المعنى الحقيقي لرمز الفرد من منظور الآخر على مستويات عليا من التنظيم، وقد لا تشتمل المواقف على عناصر مترامنة، بل تشير إلى وجود فروق زمنية بين الإعلان عن الفعل واستقبال ردود الفعل، وقد يعتمد اختيار الذات لاستجابة مناسبة أو لاحقة لرمز الآخر على التنظيم، ويعتمد الفرد على مرجعيات يستخلص منها معانٍ لتنظيم أفعاله واستجاباته، فتوصله لمعاني منطقية متعارف عليها، بما يسمى بـ "توليد الاستجابة". (Miller,1980:190-191)

وتؤدي الرموز والمعاني والأشياء إلى توليد أفكار الذات والآخر وتحديد سلوكياتهما، إذ يقوم العقل بترتيب الأشياء والرموز زمنياً، ويعتمدان على تحديد أولويات تأملية؛ لتوجه العقل نحو الرموز ذات الدلالة، وقد يدفعان العقل للتفكير في المستقبل أكثر من التفكير في الحاضر. ويعتمد تفكير الفرد في الفعل البديل من إدراك رموز الآخر، وتدفعه الشبكة العصبية للتفكير بالعواقب قبل ممارسة الفعل. (Strauss,1969:179-181)

وبذلك يملي المرشح على الناخب ردود فعل معينة في سياق العملية الانتخابية بكل متغيراتها، مع وجود طرف آخر في موقف

الانتخاب، ويعلو على مستويات التفاعل، وقد تمثل العلاقة بينهما نموذجاً يحدد المعنى الذي لا يجب أن يخرج عن حدوده، وقد يخطئ الناخب في استنتاج المعنى عندما يفكر خارج حدود النموذج، ويعتمد المعنى على العلاقة بين المراحل العديدة للفعل الانتخابي، مما يؤدي إلى تطور رموز انتخابية، تتمكن من التعبير عن معظم المعاني الانتخابية، مما يؤثر إلى وجود علاقة إيجابية بين الرؤية الذاتية والعقلية واللغوية والرموز الانتخابية. وفي ضوء الطروحات السابقة تؤكد الطروحات التفاعلية أن الرموز بنية مشددة يشيدها المرشحون والناخبون في تفاعلاتهم وفق ظروفهم ومقتضيات التفاعل والموقف الانتخابي، وليس مجرد متطلبات بنائية تعمل على قبولية الفاعلين وتصرف النظر عن فروقاتهم الفردية الإبداعية التي قد تظهر في إداء الفعل، كوسائل لإعادة إنتاج البنى الاجتماعية القائمة. وفي المقابل فإن الطروحات التفاعلية أخذت بعين الاعتبار المواقف الإشكالية التي تطرأ على البناء الاجتماعي، دون أن تقدم لنا دور هذه التغيرات في طبيعة العلاقة التي قد تنشأ بين المتفاعلين في الموقف الإشكالي، وبهذا لم تقدم منظوراً واضحاً للتشوهات التي قد تعترى أداء الفعل في هذه المواقف الإشكالية في مواقف الانتخاب المحددة بالزمان والمكان المعيين.

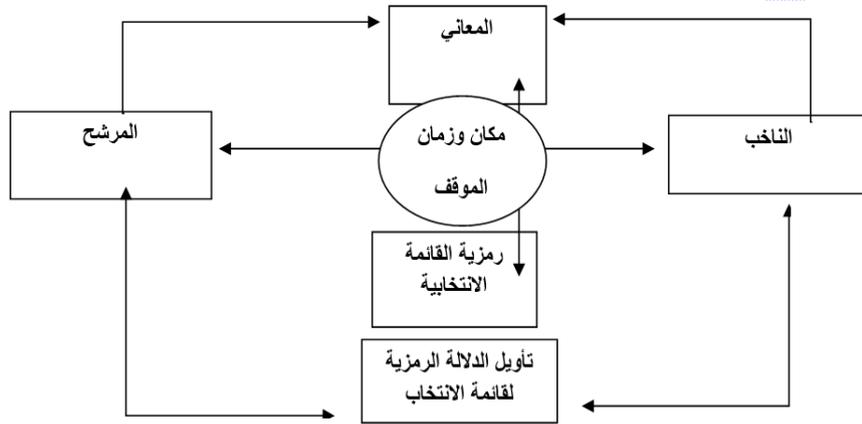
وعلى سبيل المثال، وفي سياق الاستخدام السياسي للرموز، يشير هارولد لاسويل (Harold Lasswell) إلى أهمية تحليل الرموز واستخداماتها لدى الصفة السياسية، فنجاح الدعاية للصفة السياسية ذات القوة يعتمد على استغلال العدوان ومشاعر الذنب والضعف، والحاجة إلى الانتماء. أما نجاح الدعاية المتولدة من الصفة المعارضة فيعتمد على انتزاع الانتماء من الجماهير باستخدام الرموز التي تستخدمها السلطة، كي تؤدي إلى كراهية الرموز المستخدمة من قبل السلطة. (السيد، 1994:10). آخذين في عين الاعتبار أن تفاعل الفرد مع القائمة الانتخابية من منظور دلالاتها الرمزية هو سلوك سياسي أيضاً، لأنه فعل وتفاعل واختيار بين قوائم انتخابية ومرشحيها، لها مضمون سياسي وهو الوصول إلى السلطة إلى جانب مضامين أخرى.

أما على صعيد القوائم النسبية، فهي من أنواع نظم التمثيل النسبي، التي تركز على ترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من اصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة (البرلمان). وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي وهما: نظام القائمة النسبية ونظام الصوت الواحد المتحول. (رينولدز وآخرون، 2010:83) وتنقسم القوائم إلى أنواع ثلاثة: النسبية المفتوحة والتي يقوم الناخب بترتيب أسماء القائمة الواردة فيها من خلال عملية التصويت للأعضاء في القائمة. لذا تسمى قائمة مفتوحة، أي يتصاعد دور الناخب في تحديد الناجحين من القائمة. أما القائمة المغلقة، فلا يملك الناخب أي خيار في تحديد الأعضاء الفائزين من القائمة، حيث تكون الاسماء مرتبة سلفاً من قبل الحزب السياسي، ويقتصر دور الناخب على منح الصوت للقائمة الانتخابية التي يريد. فهي شكل من أشكال التمثيل النسبي الذي يقيد الناخبين بالتصويت للحزب فقط، ولا يمكن التعبير عن تفضيلهم لأي مرشح في إطار القائمة الحزبية. أما القائمة الحرة، فتقوم على أساس قدرة الناخب على اختيار مرشحيهم المفضلين من بين مجموع المرشحين المدرجين على القوائم المشاركة في الانتخابات، وذلك إما من بين مرشحي الحزب الواحد أو من بين مرشحي مختلف الأحزاب. (رينولدز وآخرون، 2007:222-288).

وهناك عدد من الإجراءات الأخرى التي يتم تطبيقها في بعض الأماكن لإضفاء مزيد من الليونة على طريقة عمل القوائم المفتوحة، ففي كل من لوكسمبورغ وسويسرا يتمتع الناخب بعدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها، حيث يمكنه توزيعها على مختلف المرشحين، وذلك سواء كانوا يتبعون لحزب واحدٍ أو لأحزاب مختلفة، أي أن الناخب غير مقيد بالاقتراع لصالح مرشحي حزب واحد فقط. ويمكن لذلك أن يأخذ أشكالاً مختلفة، كأن يتمكن الناخب من الاقتراع لصالح أكثر من مرشح واحد يتبعون لأحزاب مختلفة كما في المثالين السابقين، أو أن يعطي أكثر من صوت واحد من أصواته لمرشح ما لزيادة حظوظه في الفوز. وفي كلتا الحالتين فإن ذلك يعطي الناخب مزيداً من السيطرة والقدرة على التأثير في النتائج الفعلية للانتخابات، وهو ما يعرف بنظم القوائم الحرة. (رينولدز وآخرون، 2010:111). إن الدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية وفي دراستنا النسبية المفتوحة، من الممكن أن تقدم إطاراً يساهم في لفت الانتباه حول أهمية متغير رمزية القوائم والمضامين والأبعاد التي تحملها كمحدد من محددات السلوك الانتخابي ونظرياته المختلفة: الاجتماعية والحزبية والاقتصادية والبيئية وحتى النفسية - الذي ليس محل وبؤرة تركيز هذه الدراسة - الذي لا يلقى الكثير من الاهتمام والدراسة. فمثلاً تحتل الجوانب النفسية دوراً هاماً إلى جانب العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية في أدبيات السلوك الانتخابي، إلا أن تعميق البحث في رمزية القوائم ودلالاتها المتعددة من الممكن الاستفادة وتقديم إضافة في أدبيات السلوك السياسي عموماً والانتخابي على وجه الخصوص بما تقدمه من تأثير على داووع ومحركات للسلوك.

ومما يزيد من أهمية الدلالات الرمزية ودورها هو مكانة المعتقدات التي تعد من المتغيرات النفسية التي لها تأثير متتابع في السلوك، فالمعتقدات التي يكونها الفرد عن نفسه وعالمه بمثابة محدد وموجه مهم لسلوكه بشكل عام ولسلوكه الانتخابي بشكل خاص، كونها تعبر عن أفكار يشعر الفرد بأنها صحيحة، مما تجعله يتصرف على وفقها في المواقف التي يواجهها.)

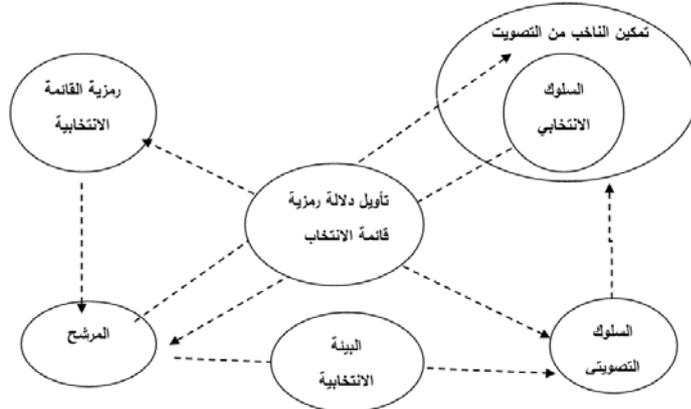
الأعرجي، 2011:532) ومن هنا فإن دلالات رمزية القوائم يمكن أن تكون ضمن معتقدات الفرد وتمكّنه من التصويت في الانتخابات طبقاً للتأويل الذي يشكله لها وفق السياق الانتخابي التفاعلي والموقف الانتخابي المحدد زماناً ومكاناً. أو حتى يمكن لرمزية القوائم أن تتبّه هذه المعتقدات وتثيرها. والانتخابات هي المساحة الملائمة التي يتفاعل معها الفرد ويستدعي لمواجهة ما يحمله من معتقدات حولها تؤثر على اختياره. ويمكن تلخيص الإطار التفاعلي بين المرشحين والناخبين والدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية من ناحية والدور السياسي لها من ناحية أخرى وفق الأشكال رقم (1)، (2) و (3) - والتي هي من إعداد الدراسة - كما يلي :



شكل رقم (1) العلاقة الوجودية بين الناخب والمرشح وفق رمزية قائمة الانتخاب وتأويل دلالاتها

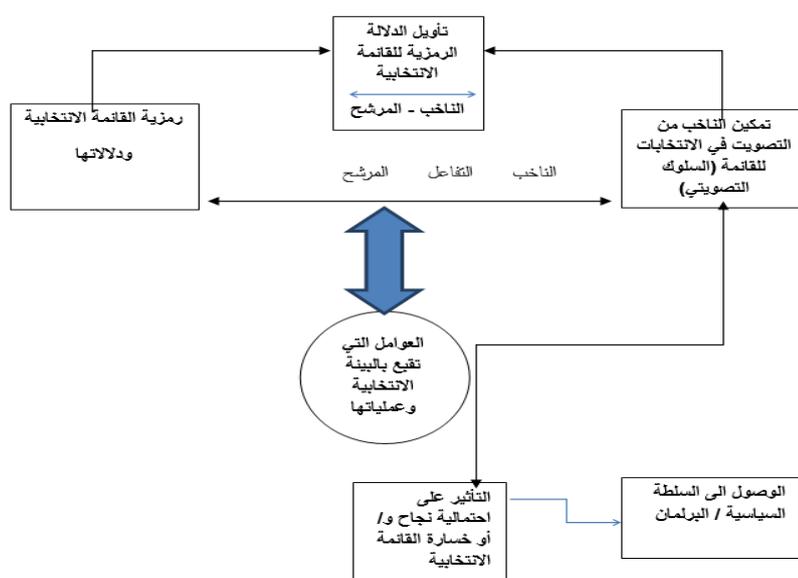
يشير الشكل رقم (1) إلى أن العلاقة بين الناخب والمرشح تكمن في طريقة فهم وتأويل الدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية عبر الموقف الانتخابي المحدد مكاناً وزماناً والتي بدورها تُشكّل معانيها، وترتكز على طريقة وأسلوب عرض المرشح لها، وطريقة استقبالها وإدراكها من الناخب.

إن فهم المعنى مسألة مركزية، ولا يكمن في رمزية قائمة المرشح نفسه بقدر ما ينشأ من خلال تواصله مع الناخب في الموقف الانتخابي، ويمكن تحديد دوافع السلوك الانتخابي بناءً على أسماء قوائم المرشحين في الانتخابات البرلمانية. وقد لا يمثل الفعل مساراً خطياً تجاه غاية معينة، ولكن قد يمثل مساراً نشطاً في فهم الدلالة الرمزية طبقاً لمعاني ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو جغرافية وحتى دينية. إن مدلول القوائم الانتخابية هي عبارة صيغ لغوية قد تمثل الكثير من المعاني الغامضة، وقد تثير العواطف أو قد تلزم الناخب بالفعل على التعاطي معها طبقاً لما هو عقلائي أو وجداني. وقد يمثل المدلول شيئاً ما يدل على شعار مشترك إلى وطن أو منطقة أو رمز معين وغيره، وهذه المعايير هي الممثلة للمدلول الذي يعود استعماله في موقف الانتخاب كعلامة ذات دلالة. وقد تؤدي الرموز أو الدلالات في انتخابات مجلس النواب الأردني إلى فهم ما قد يحدث دون شرح أو تعليق، فربما تكون الإشارة ظاهرة للعيان أو مخفية، وقد ينطوي الأداء الرمزي على "الرمز الشارح" لمعاني المتفاعلين.



شكل رقم (2) السلوك الانتخابي بين الدلالة الرمزية لقائمة المرشح وقدرته على تأويل معانيها للناخب

يشير الشكل رقم (2) إلى أن السلوك الانتخابي للناخب، يرتبط بإدراك رمزية القائمة الانتخابية، في ظل البيئة الانتخابية بمتغيراتها المتعددة والتأثير على تأويل الدلالات الرمزية للقائمة، كمحدد للسلوك التصويتي وتمكين الناخب من التصويت للقائمة. وتصبح هنا قضية التعرف على مدلول رمزية القوائم متغيراً مهماً في السلوك الانتخابي، إذ قد نتعرف إلى معايير المدلول الانتخابي لقوائم المرشحين الأردنيين في الانتخابات البرلمانية طبقاً للمكانة الموروثة أو المكتسبة لناخب ما أو طبقاً للتوجه نحو الصالح الخاص أو الصالح العام، كما وقد نعلم على هذه الأنماط في اختيار المدلول بشكل مباشر أو غير مباشر طبقاً لطبيعة المؤثر أو الاستجابة، أو لما قد يقترحه المرشح على المدلول الذي قد لا يعكس معنى (مدلولاً) واضحاً لدى الناخب. فقد يعلن الناخب عن استجابته المنطقية لمدلول المرشح طبقاً لفكره الواعي أو لردود الفعل الصادر عن المرشح، بحسب معايير تحليل المؤثرات التي تعامل الناخب معها في البيئة، وقد يستجيب الناخب لمعاني قائمة المرشح بناء على تأويله لها طبقاً لمضامين مختلفة.



شكل رقم (3) الدور السياسي لرمزية القوائم الانتخابية

يشير الشكل رقم (3) إلى أن الدور السياسي للقائمة يكمن - كمرحلة لاحقة على تفاعل الناخب مع المرشح من خلال القائمة الانتخابية وسياق البيئة الانتخابية بكل متغيراتها التأثيرية- في مرحلة القرار التصويتي وما بعده الذي يسلكه الناخب لصالح قائمة دون أخرى وتساهم في وصولها إلى البرلمان، وهذا يعني قدرة الرموز ومعانيها في التأثير على مستويات احتمالات النجاح والفشل للقوائم في الانتخابات. وهنا تكمن العلاقة الارتباطية الموجبة بين رمزية القائمة وبعدها السياسي، لأنها شكّلت أساساً في تمكين الناخب من التصويت وزيادة فرص نجاحها ووصولها للسلطة السياسية ممثلة بمجلس النواب، احد أركان السلطة التشريعية.

الدراسات السابقة ذات الصلة

كشفت مراجعة الأدبيات المحلية حول الدلالات الرمزية لقوائم المرشحين الفائزين في الانتخابات الأردنية عن محدودية الإنتاج العلمي أو ندرته في هذا المجال، وقد تُظهر هذه الحقيقة الحاجة إلى ملء هذه المساحة المعرفية المهملة. ويمكن القول إنها الدراسة الأولى - في حدود علم الباحثين - التي تتناول الموضوع في الحالة الأردنية مما يجعلها فريدة من نوعها، مما قد يشير إلى ضرورة تقديم رؤية محايدة حول هذا الموضوع الجدير بالاهتمام، وبالمقاربة مع الدراسات العربية المحدودة نوعاً ما أيضاً أو الأجنبية التي تناولت الفكرة أو احد موضوعاتها، وسوف يُعتمد في طرح الدراسات طبقاً لتسلسلها الزمني.

فقد أظهرت نتائج دراسة سترومباك (Stromback,2017) بعنوان: "الباحثون عن الأخبار، منتجون الأخبار، وأثار الحشد في الحملات الانتخابية: مقارنة الحملات الانتخابية الوطنية بالحملات الانتخابية البرلمانية الأوروبية". إن قائمة المرشح الفائز في السويد عام 2014 مكّنت الناخبين التصويت لصالح القوائم التي تنادي بالوحدة الوطنية والعدالة والمساواة. كما كشفت دراسة نيجرا- بوسوك (Negrea-Busuioc,2016) بعنوان: من الشعب أو للشعب: تحليل الخطاب الشعبي في البرلمان الأوروبي عام (2014) في الانتخابات في رومانيا" أنّ قائمة المرشح الفائز في الانتخابات البرلمانية الرومانية مكّنت الناخبين التعاطي مع المرشح الأكثر شعوراً بالمسؤولية

العامة. كما أظهرت دراسة بيندل وتومسون (Bendle and Thomson,2016) بعنوان: "التحيز غير المباشر: يكمن الخطر في تفضيلات الآخرين في الانتخابات التمهيدية" أن قائمة المرشح في الانتخابات البرلمانية الكندية مكّنت الناخب التصويت طبقاً لمعاني ذات بعد ثقافي يعكس القيم والمبادئ العامة، وذات بعد اجتماعي يعكس أداء المرشح وخبراته الشخصية وكفاءته في ميدان العمل العام.

وكشفت دراسة كونونوفا وأكبر (Kononova and Akbar,2015) بعنوان: "الاتصالات بين الشخصية، ووسائل التعرض للإعلام، ورأي القيادة، وتصور المصادقية من الأخبار والدعاية والإعلان خلال فترة الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 2012 في الكويت"، أن قائمة المرشح الفائز مكّنت الناخبين التواصل مع المرشح عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو التواصل معه وجهاً لوجه طبقاً لما هو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي. كما أظهرت دراسة موليام (Mulayim,2015) بعنوان: "الانتخابات البرلمانية عام 2015 في تركيا والربيع التركي" أن هناك تراجعاً في تأييد حزب العدالة والتنمية في تركيا لتعثره في التعاطي مع المطالب الشعبية في الرقابة على الإعلام وبسبب اعتقال المعارضين السياسيين.

وأشارت دراسة شلدري (Childree,2015)، بأن هناك حجبا لكل مدلول سياسي يمكن أن يقيّد مستوى الحرية أو المساواة لدى الأفراد في ولاية تكساس الأمريكية. وأشارت دراسة جاريم تياجي (Tyagi,2015) إلى أن قائمة المرشح في الانتخابات البرلمانية الهندية ارتبطت بمعايير التوجيه القيمي التي قام على اختيار الناخبين المرشحين بناء على الوحدة الوطنية أو الإصلاح أو العدالة للجميع. كما أشارت دراسة يونج (Young,2014) بعنوان: "الديموقراطية والإسلام والانتخابات التونسية عام 2014 إلى أن الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية التونسية ركّزت على أهمية دور الخطاب الديني ودوره في تمكين الناخبين التصويت للمرشحين.

وأظهرت دراسة سيمونا فيتورينا (Vittorina,2014) بعنوان: "اثان من الثيران، والسلم والمصباح: الرموز الانتخابية في نهروفين في الهند" أن قائمة المرشح الفائز (الانتماء الوطني بعد الاستقلال) مكّنت الناخبين الاقتراع طبقاً لما هو ثقافي أو اجتماعي. وأظهرت دراسة الكسندر بلاي (Bligh,2013) بعنوان: "التيارات السياسية لدى سكان عرب إسرائيل والتصويت في الانتخابات البرلمانية" أن قوائم المرشحين لدى عرب إسرائيل في الانتخابات البرلمانية مكّنت الناخبين من التصويت لهم طبقاً لما هو ثقافي أو سياسي. وأظهرت نتائج دراسة بورتين- تشي (Porten-Chee,2013) بعنوان: "استخدام الحزب لموقع الويب والتأثيرات على التصويت: حالة من الانتخابات البرلمانية الأوروبية في ألمانيا عام 2009" أن قوائم الانتخابات البرلمانية الألمانية عبر مواقع الويب مكّنت الناخبين الاقتراع طبقاً لما هو اجتماعي أو سياسي. وكشفت نتائج دراسة فالجبورن (Valbjorn,2013) بعنوان: "الانتخابات البرلمانية 2013 في الأردن: ثلاث قصص وبعض الدروس العامة" أن المطالبة الجماهيرية لإجراء إصلاحات حقيقية في الأردن شكلت توتراً واضحاً للنظام السياسي، وعلى إثرها استجاب النظام للانتخابات، وجاء في قائمة الانتخابات البرلمانية الأردنية عام 2013، أنها تدعو إلى إصلاحات جوهرية كانت بداية جديدة في التشريعات السياسية في الأردن. كما أشارت دراسة نيوبل (Newell,2013) بعنوان: "ملاحظات المهيمين لمنع الانتخابات البلدية في عام (2012) في إيطاليا"، إلى أن قوائم الانتخابية: العمل والمساواة والعدل والإصلاح والتغيير لعبت دوراً هاماً في تحريك الناخبين الإيطاليين من أجل التصويت للمرشحين الذي جسّدوا الصالح العام والإصلاح على أرض الواقع.

كما بينت دراسة عزيز (Aziz,2012) بعنوان: "الثورة دون الإصلاح: نقد قوانين الانتخابات في مصر" أن قوائم المرشحين في الانتخابات البرلمانية في مصر قبل ثورة 25 يناير وبعدها، تمكّنت من التأثير على الناخبين للاقتراع طبقاً لما هو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي. وأظهرت دراسة أسلان-أكمان (Aslan-Akman,2012)، أن قائمة حزب العدالة والتنمية الحاكم في الانتخابات البرلمانية التركية عام (2011) تعثر دورها في تمكين الناخبين التصويت طبقاً لما هو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي. كما هدفت دراسة غانم ومصطفى (Ghanem and Mustafa,2011) بعنوان: "استراتيجية المشاركة الانتخابية من قبل الحركات الإسلامية: جماعة الإخوان المسلمين والانتخابات البرلمانية في مصر والأردن في نوفمبر 2010" إلى الكشف عن التكتيكات السياسية للإسلام السياسي ودورها في التعامل مع الانتخابات البرلمانية المصرية أو الأردنية. وأظهرت النتائج أن مشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية عكست طبيعة علاقتهم السائدة مع النظام والدولة التي اتسمت بالتوتر بين الحين والآخر. كما أظهرت دراسة باتشيل تشيندر (Bachial and Chneider,2011)، بعنوان: "الحملة الوطنية للانتخابات الألمانية ووسائل الإعلام الجماهيرية" أن قائمة المرشح (الأزمة المالية الألمانية) مكّنت الناخبين من الاقتراع طبقاً لما هو اقتصادي أو سياسي.

وأظهرت أيضاً دراسة فيرما (Verma,2009) بعنوان: "الوقاية الظرفية والانتخابات في الهند" أن قائمة المرشح في الانتخابات

البرلمانية عام 2004 (نسبة التصويت: 58%) مكّنت الناخبين من الاقتراع لصالح المرشحين الذي طرحوا قضايا مثل: الفساد والمشاركة والتغيير والعدالة والإصلاح. وهدفت دراسة ريان وشويدلر (Rayan and Schwedler, 2004) بعنوان: "العودة نحو الديمقراطية أو نظام هجين جديد في الانتخابات 2003 في الأردن" إلى معرفة مدلول الصور المعلقة على المحال التجارية وشبابيك السيارات. وأظهرت النتائج أن قائمة المرشح في الانتخابات البرلمانية مكّنت الناخبين من الاقتراع طبقاً لمعاني ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. كما هدفت دراسة بركات والشرعة (2003) إلى التعرف إلى اتجاهات المرشحين لانتخابات عام 2003 من خلال تحليل (650) منشورا شملت برامج حزبية أو بيانات انتخابية أو نشرات تعريفية صادرة عن (765) مرشحا. وأظهرت النتائج أنّ القضايا السياسية حظيت بنصيب كبير من خلال التركيز عليها في الدعاية الانتخابية، تلتها القضايا الاقتصادية، وأخيرا القضايا الاجتماعية. كما تميزت برامج المرشحين ذوي الانتماءات الحزبية بالوضوح والعمق، فيما غلبت الشعارات والندوات على برامج المستقلين.

وبهذا الخصوص، أظهرت نتائج دراسة ماري (Marray, 2002) بعنوان: "الرموز العامة: تحليل حالة فرز الأصوات في فلوريدا" أنّ قائمة المرشح الفائز في الانتخابات الأمريكية مكّنت الناخبين التعاطي مع قضايا سياسية طرحها المرشحون لمعالجة قضايا الفساد أو اللادعالة. كما بينت دراسة صيام (2002) حول: "آليات التماسك والتحلل في الأسرة المصرية في ظل تحديات العصر" أنّ قائمة المرشح في الانتخابات العامة أثرت على الناخبين بخصوص تدعيم التماسك العائلي: كالحب والإيثار والتقدير. وأظهرت دراسة مكرم-عبيد (Makram-Ebeid, 2001) بعنوان: "الانتخابات البرلمانية في مصر عام 2000" أنّ قوائم المرشحين في مصر عكست هيمنة الحزب الواحد أو البيروقراطية المتشعبة من أجل تنفيذ سياساتها المختلفة، كما قامت الانتخابات في مصر على ثلاث وثائق قانونية: الدستور لسنة 1971، وقانون الأحزاب لعام 1977، وقانون الانتخابات عام (1983). وقد جاءت قائمة المرشح في الانتخابات عام (2000) تعبيراً عن المطالب الجماهيرية التي تتادي بالعدالة والإصلاح السياسي.

كما أظهرت نتائج دراسة القطاطشة (1998) حول: "المجالس النيابية والتطور الديمقراطي في الأردن" أنّ تركيبة المجتمع العشائري الأردني لم تصل بعد إلى الانصهار في بناء ديموقراطي يتمثل في مؤسسات المجتمع المدني. كما بينت دراسة البنيوي (1998) بعنوان: "أثر عمل المرأة المتعلمة على المشاركة في الانتخابات البرلمانية" أنّ الثقافة الجندرية التقليدية أعاقت المرأة الأردنية العاملة أو غير العاملة في اختيار الدلالة الرمزية لقائمة المرشح طبقاً لما هو عقلائي أو عام. فضلا عن ذلك أشارت دراسة غلوم (1996) بعنوان: "الديوانيات والمشاركة السياسية في الكويت" إلى أنّ الديوانية لعبت دوراً هاماً في تمكين روادها التعاطي مع المرشح في الانتخابات البرلمانية. كما توصلت دراسة ساري (1993) بعنوان: "الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي: دراسة ميدانية تحليلية في سيولوجيا التأثير الاجتماعي" إلى أنّ تأثير الجماعات المرجعية في الأردن لم يكن متماثلاً على النوع أو السن في اختيار الدلالة الرمزية لقائمة المرشح طبقاً لما هو ثقافي أو اجتماعي. كما بينت دراسة العزم (1991) بعنوان: "اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية" أنّ المجتمع الأردني بشكل عام مازال مجتمعاً محافظاً ينظر إلى المشاركة السياسية كوسيلة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وليس كقيمة اجتماعية أساسية أو كهدف بحد ذاتها. وتوصلت دراسة ظاهر (1986) بعنوان "اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن" أنّ غالبية أفراد العينة ربطت نفسها بالترتيب في إطار العائلة والدين والقومية والدولة.

وهكذا فإن الدراسات ذات الصلة بالموضوع تلتفت الانتباه ، إلى دور رمزية قوائم المرشحين في تمكين الناخبين من التعاطي معها، وتلفت الانتباه إلى أهمية القوائم الانتخابية في دفع الناخبين إلى التصويت لصالح المرشح الأكثر حضوراً أو أكثر قدرة على التعامل مع حاجات الناخبين وآمالهم وتطلعاتهم الوجودية وظهر ذلك مع الدراسات الاجنبية على وجه التحديد، وبشكل أقل مع بعض الدراسات العربية، وغيابها التام على المستوى الأردني، وإن تطرقت بعض الدراسات ،على ندرتها، إلى الانتخابات الأردنية، إلا انها لم تتناول الدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية كبؤرة تركيز لها.

أما هذه الدراسة فإنها:

1. تقدم لأول مرة دراسة لم يجر تناولها من قبل- في حدود علم الباحثين- ، أهمية دور القوائم ودلالاتها الرمزية في التأثير على دفع الناخب الأردني للاقتراع في الانتخابات النيابية. رغم وجود بعض الدراسات التي تطرقت بشكل غير مباشر ودون الدخول في هذا الموضوع، إلى بعض أبعاد مشكلة الدراسة ولكن دون أن تكون رمزية القوائم بؤرة تركيزها.
2. تلتفت النظر إلى أهمية ودور الدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية كمحدد - جرى إغفال تناوله - في كثير من الدراسات الانتخابية التي تناولت السلوك التصويتي ونظرياته المختلفة.
3. تستكشف المضامين والأبعاد المختلفة للدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية في الاردن.

4. تحاول فهم الدور السياسي للقوائم النسبية المفتوحة في ضوء حدود دورها في تمكين الناخبين الأردنيين من الاقتراع في المحافظات الأردنية طبقاً للدلالات المختلفة، ومدى رفع احتمالات نجاح القوائم الانتخابية بالانكفاء على الرمزية التي تجسدها هذه القوائم.

5. تأمل في أن تقدم الدراسة وخطواتها المنهجية والنظرية - رغم تركيزها على الحالة الأردنية - فائدة للدارسين في مجال الانتخابات العربية وعملياتها التي تتمحور نظمها الانتخابية على التمثيل النسبي والقوائم، وإيلاء رمزية القوائم اهتماماً أوسع، قد يساهم في تعزيز وتمكين الحملات الانتخابية من التعاطي مع الناخبين في ظل البيئات السياسية والاجتماعية المختلفة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تم استخدام أسلوب/ أداة "تحليل المضمون" Content Analysis؛ والذي يقوم على نمطين: أحدهما هيكلية، حيث العناية بالمبنى، والآخر مادي/كيفية، يعتني بالمعنى. فتحليل المضمون الهيكلي بشكل أساس يرتكز على المساحة والتكرار والكم، وبالتالي الكشف عن مدلولات التباين في المساحة المخصصة لأبعاد وتكرار الموضوع/ الفكرة. بينما يركز تحليل المضمون المادي - الكيفي على المفاهيم والمعاني والدلالات وتحليل ما يرد في موضوع البحث. واكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى، والعلاقات الارتباطية لهذه المعاني من خلال البحث الكمي، الموضوعي، والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى.

وفي دراستنا فإن الإعتدال بشكل رئيس سيكون على تحليل المعنى أي التحليل الكيفي بالتركيز على المعاني والدلالات السياقية التي تحملها رمزية القوائم الانتخابية، التي طرحها المرشحون وأعدمت نهائياً من الهيئة المستقلة للانتخابات في انتخابات عام 2016 لمجلس النواب الثامن عشر الحالي (للمدة الدستورية 2016-2020)، بهدف اكتشاف المعاني الكامنة في محتوى القائمة، بقطع النظر عن توجهات المرشحين السياسية أو مواقفهم الأيديولوجية. بالإضافة إلى استخدام التحليل الكمي من خلال تحديد عدد وتكرارات كل مضمون من مضامين القائمة الانتخابية سواء أكان سياسياً، أم اجتماعياً، أم ثقافياً. وتحديد نسب كل معنى بالنسبة للمجموع الكلي لعدد القوائم، بعد تحديد مضمون كل قائمة، وتحليل الأرقام لهذه المضامين، ومحاولة فهم العلاقات الارتباطية للمعاني التي تحملها وتكراراتها، وبما يعزز التزاوج بين البعدين الكمي والكيفي في التحليل.

وبذلك تتمحور خطوات تحليل المضمون للإقتراع من المعاني والدلالات القابضة في محتوى القوائم الانتخابية من منظور الرموز التي تحملها، وجرى استخدام قائمة المرشح الفائز في مجلس النواب "الثامن عشر" كوحدة تحليل The Unit of Analysis في كل دائرة انتخابية من محافظات المملكة، وتحليلها وفقاً لدورها في تمكين الناخبين من الاقتراع طبقاً لمعانيها المتعددة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من القوائم الانتخابية التي شاركت في الانتخابات النيابية، وقد بلغ مجموعها (226) قائمة منها (101) قائمة انتخابية فائزة، و(125) قائمة انتخابية غير فائزة، وبلغ عدد طالبي الترشيح (1252) مرشحاً ضمن القوائم الانتخابية طبقاً لتقرير الهيئة المستقلة للانتخاب لعام 2016. وقد وزعت الدوائر الانتخابية على (12) محافظة؛ بما في ذلك الحصص ونظام الكوتا لكل من المسيحيين والشيشان والشركس والنساء. ولغايات كوتا "البدو"، فقد تم اعتبار كل من مناطق بدو الوسط وبدو الشمال وبدو الجنوب بمثابة "محافظة" لغايات انتخابية فقط، ليصبح المجموع (15) محافظة. وقد تم اختيار كامل القوائم الانتخابية الفائزة وعددها (101) عينة للدراسة.

نتائج الدراسة

أظهرت النتائج الدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية الفائزة ومعانيها، وأن قوائم المرشحين الفائزين في الانتخابات البرلمانية لسنة (2016) لعبت دوراً - بقطع النظر عن حدوده - في تمكين الناخبين من التصويت لصالحهم طبقاً لما هو ثقافي، اجتماعي، سياسي، جغرافي، ديني، واقتصادي. في حين لم تتمكن قوائم المرشحين غير الفائزين من دفع الناخبين إلى التصويت لصالحهم، كما يلي تفصيله:

أولاً/ محافظة العاصمة - عمان:

جدول (1): أسماء قوائم المرشحين الفائزين وغير الفائزين في العاصمة عمان

القائمة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة	
عمان الأولى	المشاركة والتغيير	0.863	العدالة	0.477	
	قول وفعل	0.684	الوحدة والتنمية	0.433	
	الشعب	0.550	معا نستطيع	0.342	
	الخير	0.530	التضامن	0.186	
	الإصلاح	0.502	الرباط	0.179	
			التجديد	0.102	
			النهضة	0.035	
			الفجر الجديد	0.012	
			يالو	0.008	
			عمان	0.542	
الثانية	فرسان القدس	0.733	عمان	0.542	
	النخلة	0.617	القدس	0.539	
	الإصلاح	0.731	الأردن يجمعنا	0.411	
	العروبة	0.493	التغيير	0.356	
	التعاون	0.907	السوسنة السوداء	0.321	
	الصقور الحرة	0.477	البناء	0.438	
			الميزان	0.381	
			الأسطورة	0.006	
			صوت الحق	0.256	
			الجبهة الموحدة	0.139	
الثالثة	معا	1.416	صوت الحق	0.256	
	الإصلاح	1.183	الجبهة الموحدة	0.139	
	انجاز	0.730	نعم	0.046	
	المستقبل - عمان	0.713	القدس	0.539	
			النور	0.299	
			عمان	0.542	
	الرابعة	القدس الشريف	1.085	الوعد	0.296
		العدالة	0.664	البركة	0.190
		الإصلاح	0.493	النهضة	0.186
		الضفتين	0.375	الفرسان	0.181
			العهد	0.156	
			الراية	0.079	
			التجديد	0.225	
الخامسة		الحزم	0.936	التحالف الوطني	0.474
		الاتحاد والعمل	0.923	التجديد	0.365
		الوفاء	0.897	السنبله	0.261
	الإصلاح	0.863	مسار وطن	0.055	
	النشامي	0.797	الشعب	0.049	
	الراية	0.766	سيدات الأردن	0.011	
			الحق	0.412	
	المصدر : الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.				

يظهر الجدول رقم (1) أن قوائم المرشحين الفائزين في الدائرة الأولى كانت: المشاركة والتغيير، لما له من دلالة سياسية على تعزيز المشاركة وإحداث التغيير والتطور أو الاستمرارية التي قد ينتج عنها أحداث جديدة تستقر في البيئة السياسية وتنشئ واقعا جديداً يتطلع المواطنين لحدوثه. وقول وفعل، لما له من قدرة على ترجمة القول إلى فعل وهو ما ينتظره المواطنون من المرشحين وترجمة برامجهم ووعودهم الانتخابية إلى واقع حقيقي، وهو أمر افتقده الناخبون منذ زمن طويل. والشعب، لما له من دلالة سياسية على أن الشعب هو مصدر السلطات، وتجسيد معاني الجماعة في الطقوس الاجتماعية المشتركة. والخير لما له من دلالة ثقافية على قيم الكرم والشرف والإحسان. والإصلاح لما لهذا المدلول من دور مهم يتطابق مع واقع مطالب القوى السياسية والوطنية والمعارضة تجاه إحداث الإصلاح وخصوصا السياسي منه، ويعتبر الإصلاح من أهم مطالب المواطنين والقوى السياسية المختلفة. في حين فشلت القوائم الخاسرة في تمكين الناخبين من الاقتراع لها، وقد يرجع إلى عدم تمكن الناخبين من توصيل دلالاتها بشكل يتناسب مع حجم معانيها، وفقا لمتغيرات المكان والزمان والموقف نفسه.

أما بالنسبة للدائرة الثانية، فقد تمكنت مدلولات قوائم: فرسان القدس، لما لها من دلالة رمزية على المكانة الدينية التي تحظى بها القدس. والنخلة، لما لها من دلالة على سعي المرشح إلى أن يكون قويا لا يدهن أحدا، وتحمل الظروف الصعبة، كالنخلة الشامخة خصوصا في العلاقة مع السلطة التنفيذية. والإصلاح، ولما له من دلالة سياسية لموضوعات الإصلاح وأهميتها للواقع السياسي الاردني. والعروبة، لما له من دلالة سياسية على الوحدة والأصالة القومية والاقتدار بالعروبة لغة وثقافة وحكما. والتعاون، لما له من دلالة اجتماعية على التضامن والتماسك الاجتماعي بين المواطنين. والصقور الحرة، ودلالاتها السياسية في نجاح المرشح في إيصال رسالته إلى الناخبين على أنه سوف يكون شجاعا في المجلس ويدافع عن تحقيق حاجات منطقتة الانتخابية وتوجيه الناخبين إلى التعاطي معها. في حين فشلت القوائم الأخرى في توجيه الناخبين إليها لما هو سياسي أو ثقافي أو اجتماعي؛ حيث عجز المرشحون من خلالها عن توصيل معانيها الدلالية من حيث عدم قدرة المرشح على اقناع الناخبين للتصويت لها في تلك الدوائر في السياق الزمني والموقف الانتخابي نفسه.

كما تمكنت مدلولات قوائم الدائرة الثالثة من الضغط على الناخبين للتصويت لصالحها وهي: معاً لما له من دلالة سياسية على العمل المشترك لخدمة الصالح العام. والإصلاح، لما له من دلالة على أهمية الإصلاح كما أشرنا إليه. وانجاز، لما له من دلالة على انجاز كل ما يطلب من المرشح طبقا لشعوره بالمسؤولية المشتركة وتحقيق الانجاز في عمله البرلماني. والمستقبل - عمان لما له من دلالة جغرافية - مناطقية على أن عمان هي بوابة الحياة المقبلة أو الزاهية أو المشرقة في المستقبل ويدل على الهوية الفرعية التي تجمع أبناء محافظة العاصمة - عمان. والجدير بالذكر أن القوائم الأخرى فشلت في جذب الناخبين إليها أو إقناعهم بها، لأسباب ربما يرجع إلى الناخبين في عجزهم عن توصيل دلالاتها إليهم واستقطاب أصواتهم، مع اختلاف الزمان والمكان في مستوى الإقناع والتوجيه.

فضلا عن ذلك تمكنت قوائم الدائرة الرابعة من جذب انتباه الناخبين إليها وهي: القدس الشريف، لما لأهمية القدس عند الناخبين كأولى القبلتين وثالث الحرمين من المنظور الديني. والعدالة، لما لها من دلالة سياسية كأحد أهم قيمها العليا، وتطلع المواطنين لتحقيق العدالة في الدولة الأردنية، خصوصا في ظل المناخ الأردني الذي يشير في سياقاته المختلفة وفي الانتخابات إلى أن العدالة تستخدم من منظورها السياسي رغم وجود مدلول اجتماعي أيضا، إلا أن غلبة الطابع السياسي عليها هو الأقرب لتأويل الناخب في إطار التطلع نحو عدالة النظام السياسي الذي يؤثر ويتأثر بالواقع الاجتماعي والثقافي، والإصلاح، لما لهذا المدلول من دور في تحقيق مطالب الاردنيين في تجويد الحياة السياسية كما أشرنا سابقاً. والصفين، لما له من دلالة سياسية على مسألة حساسة في الحياة السياسية الأردنية وهي الوحدة الوطنية والقومية بين الأردنيين والفلسطينيين وهو أساس وعماد التماسك السياسي داخل الدولة. والجدير بالذكر أن القوائم الأخرى فشلت في كسب الناخبين للتصويت لها، وقد يكون هذا الفشل بسبب عجز المرشحين عن توصيل دلالاتها ومعانيها إلى المرشحين بشكل مناسب.

وأخيرا فإن مدلولات قوائم الدائرة الخامسة نجحت في دفع الناخبين وإقناعهم بالتصويت لصالحها وهي: الحزم لما له من دلالة على الحزم في ضبط الشيء أو العزم في التحكم فيه وأن المرحلة الحالية التي يشهدها الأردن تستدعي الصلابة والعزم في مواجهته والتصدي له دون تهاون. والاتحاد والعمل، لما له من دلالة اقتصادية من حيث أهمية التوحيد والائتلاف والارتباط وذلك في سبيل الانتاج. والوفاء، لما له من دلالة ثقافية سواء على مستوى التضامن الاجتماعي، أو في الصدق والإخلاص والثبات على العهد لمتين وأصغر العلاقات الاجتماعية التي بدأت تتصدع. والإصلاح في تعزيز مبادئ الديمقراطية وتعزيز الحياة السياسية كما تم تناوله سابقا. والنشامى، لما له من دلالة ثقافية حيث يستخدم هذا الرمز في المفردات الشعبية وحتى الرسمية الأردنية، وهي من

التراث الأردني، والنشئي هو الرجل المقدم والشجاع والفارس حيث يفعل ما يقول، وصاحب نخوة، وبالتالي للكلمة خصوصية في التراث الثقافي الأردني. والراية، لما لها من دلالة سياسية على الوحدة الوطنية بين مكونات الدولة تحت راية جامعة واحدة وهدف واحد ومصير مشترك. والجدير بالذكر أن مدلولات القوائم الأخرى فشلت في جذب اهتمامات الناخبين إليها، وقد يرجع هذا إلى عدم تمكن المرشح من شرح معانيها أو تفسير دلالاتها.

وقد وصف المراقبون الإقبال على الاقتراع في الدائرة الخامسة في عمان بأنه كان ضعيفاً طبقاً لما هو مبين من نسب الاقتراع، في حين كان التمثيل جيداً في الدوائر التي شهدت تجمعات عشائرية. (النسور، 2016). كما غلب على الناخبين في الدائرة الثالثة فئة السياسيين المثقفين، مما يدل على عدم اكتراث الناخبين باختيار المرشحين بحسب مؤشرات طبقية تعكس معايير التعليم أو المكانة، بقدر ما كان الاختيار مقيداً بمؤشرات النسب أو الوجاهة التقليدية. (الزيود، 2016). وتؤشر هذه النتائج على أن بعض مدلولات القوائم لعبت دوراً كبيراً في توجيه الناخبين إليها من قبل المرشحين، في دائرة معينة، ولكنها فشلت في توجيههم من قبل مرشح آخر في دائرة أخرى (مثل: قوائم العدالة، والراية، والقدس)، وربما يرجع هذا إلى قدرة المرشح على التأويل، واختلاف المكان والزمان والموقف الانتخابي نفسه. مع العلم أن مدلول قائمة الإصلاح في جميع الدوائر الانتخابية استطاع المرشحون أن يجذبوا انتباه الناخبين إليها، لما لها من دلالة على التغيير وتوزيع الفرص والإمكانيات وفقاً لمبدأ العدالة والمساواة. فضلاً عن ذلك تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة سترومباك (Stromback, 2017) في أن قائمة المرشح الفائز في السويد مكّنت الناخبين من التصويت لصالح القوائم التي تنادي بالوحدة الوطنية والعدالة والمساواة. ودراسة كونونوفا وأكبر (Kononova and Akbar, 2015) في أن قائمة المرشح الفائز مكّنت الناخبين من التواصل مع المرشح عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو التواصل معه وجهاً لوجه طبقاً لما هو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي.

ثانياً/ محافظة إربد :

جدول (2): أسماء قوائم المرشحين الفائزين وغير الفائزين في محافظة إربد

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
إربد الأولى	إربد	0.897	الاتحاد	0.403
	الميزان	0.703	البناء	0.434
	العدالة	0.657	العهد	0.345
	الأقصى	0.651	شباب وطن	0.180
	الزيتونة	0.506	السنبله	0.353
	إربد الكرامة	0.440	زمزم	0.257
الثانية	حوران الخير	0.786	الشعبية	0.394
	العدالة	0.671	اليرموك	0.365
	الفقير	0.509	الكرامة	0.220
	الكنانة	0.404	البركة	0.318
			الزيتونة	0.204
			الوحدة الوطنية	0.356
الثالثة	الاتحاد	0.986	السلام	0.474
	الوطنية الديمقراطية	0.807	أهل الهمة	0.296
	الوفاء	0.586	البناء والتجديد	0.321
			الأنصار	0.038
			الكرامة	0.479
			الإصلاح	0.201
الرابعة	النشامي	0.944	المستقبل	0.420
	الوفاء	0.896		
	الزيتونة	0.671		
	الأسد	0.669		
	التعاون	0.557		

المصدر : الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.

يظهر من الجدول رقم (2) أنّ القوائم الانتخابية الفائزة في الدائرة الأولى كانت كالتالي: إريد وتحمل دلالة جغرافية ومناطقية وتعبّر عن الهوية الفرعية لأهل المنطقة الانتخابية بهدف جذب الناخبين للتصويت لها، والميزان وتحمل دلالة دينية حول إحقاق الحق والمساواة بين المواطنين، والعدالة وهي ذات دلالة سياسية، والأقصى كقيمة دينية لقدسيتها الأقصى بالنسبة للمسلمين، والزيتونة والتي تحمل بعدا ثقافيا ودينيا، وإريد الكرامة كدلالة جغرافية واجتماعية.

وفي الدائرة الثانية: حوران الخير كقيمة جغرافية واجتماعية تستفيد من أهمية سهل حوران من الناحية الجغرافية والتاريخية. والعدالة كدلالة سياسية، والفقير وهي اسم والد النائب الذي فاز بالقائمة، وهي الحالة الوحيدة التي تستخدم فيها قائمة اسماً يتعلق بأحد المرشحين في القائمة، وتعطي دلالة اجتماعية على التواضع من المرشح واستخدام الاسم للدلالة على رمزية قرب المرشح من الناخبين والعوز اليهم وأنه جزء منهم ومعرفته بمعاناتهم في المجتمع، والكنانة كدلالة جغرافية على أرض الخير والبركة.

وفي الدائرة الثالثة: الاتحاد كدلالة اجتماعية على التماسك والتضامن، والوطنية الديمقراطية وهي المرة الوحيدة التي تستخدم فيها قائمة رمزا ديمقراطيا ليدل على حاجة الوطن للحكم الديمقراطي كمنهج عمل. والوفاء وقد سبق الإشارة إليها.

وفي الدائرة الرابعة: النشامى كدلالة ثقافية سبق تناولها، والوفاء كدلالة ثقافية وقد تدل على الصدق بالوعد أو الوفاء بالعهد، والزيتونة كدلالة دينية وثقافية وأهمية شجرة الزيتون هو التذكير بالحمامة التي حملت بمنقارها غصن الزيتون تعبيرا عن السلام، وهي تعكس بعدا ثقافيا ودينيا، كما قد تدل على التماسك والتضامن الاجتماعي، وقد تدل على التعاون بين الناس من أجل تحقيق الصالح العام. والأسد كدلالة سياسية على شجاعة وإقدام وصلابة المرشح في مجلس النواب، وقد تدل على الغلبة لتحقيق ما يريده المرشح بطريقة مشروعة، والتعاون كدلالة اجتماعية لأهمية التعاون في المجتمع بين مختلف أفراد ومكوناته، لعبت دورا حيويا في تمكين الناخبين من الاقتراع لها، لما لها من دلالات ثقافية ودينية وسياسية واجتماعية وحتى جغرافية. في حين لم تتمكن القوائم الأخرى من تمكين الناخبين الاقتراع لها. وبناء عليه شكلت القوائم الانتخابية في محافظة إريد ضربة موجعة للتيار الإسلامي، الذي على الرغم من استقطابه تحالفات من أبناء العشائر فإنه لم يكن موضع الرضا من أغلبية أبناء العشائر الذين انحازوا لمصلحة مرشحي اجماعهم العشائري. (فديسات،2016). وتتفق مع دراسة السوداني (1994) في أن التحالفات العشائرية هي ظواهر اعتيادية في الحملات الانتخابية برزت في معظم الدوائر الانتخابية في محافظة إريد.

والجدير بالذكر أن مدلولات بعض القوائم لعبت دورا كبيرا في جذب انتباه الناخبين إليها في الدائرة الأولى (الزيتونة) والدائرة الثالثة (الاتحاد) والدائرة الرابعة (الزيتونة) في حين فشلت هذه المدلولات في جذب انتباه الناخبين إليها في الدائرتين الأولى والثانية (الاتحاد والزيتونة) وهذا ربما يرجع إلى اختلاف الزمان والمكان والتوجهات والقدرة على الإقناع من قبل المرشحين، في توصيل مدلولاتها ومعانيها بما يتفق مع الوجود المادي والعاطفي والسياسي للناخبين، ولاختلاف الموقف الانتخابي نفسه. كما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شلدري (Childree,2015) في أن هناك حجبا لكل مدلول سياسي يمكن أن يقيد مستوى الحرية أو المساواة لدى الأفراد في ولاية تكساس الأمريكية. وتشير دراسة الكسندر بليج (Bligh,2013) إلى أنّ قوائم المرشحين لدى عرب إسرائيل في الانتخابات البرلمانية مكّنت الناخبين من التصويت لهم طبقا لما هو ثقافي أو سياسي. ودراسة بورتين- تشي (Porten-Chee,2013) التي أظهرت أنّ قوائم الانتخابات البرلمانية الألمانية عبر مواقع الويب مكّنت الناخبين من الاقتراع طبقا لما هو اجتماعي أو سياسي. ودراسة مكرم-عبيد (Makram-Ebeid,2001) التي بيّنت أنّ قوائم المرشحين في مصر عكست هيمنة الحزب الواحد أو البيروقراطية المتشعبة من أجل تنفيذ سياساتها المختلفة.

ثالثاً/ محافظة الزرقاء :

جدول (3): أسماء قوائم المرشحين الفائزين وغير الفائزين في محافظة الزرقاء

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
الأولى	الأقصى	1.386	الخير	0.247
	يقين	1.163	الوطنية	0.219
	الإصلاح	1.128	وفاق	0.307
	وطن	1.102	فرسان التغيير	0.078
	أبناء الزرقاء	1.014	النهضة	0.528

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
الثانية	أهل العزم	0.593	النشميات	0.063
	الوفاء للوطن	0.520	الكرامة	0.459
	الوحدة الوطنية	0.532	الوفاق	0.304
	عين الوطن	0.520	البناء	0.192
	المستقبل- الزرقاء	0.461	الإصلاح	0.435
			الحق	0.132

المصدر : الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.

يظهر الجدول رقم (3) أن أسماء قوائم المرشحين الفائزين كانت كالتالي: الأقصى كدلالة دينية وأهميته المقدسة لدى المسلمين، وبقين كدلالة دينية على اليقين بالله والتوكل عليه وغلبة الطابع الديني على تشكيل هذه القائمة، والإصلاح كدلالة سياسية في تغيير الواقع السياسي وإصلاحه ومحاربة الفساد وضغط المطالب على النظام السياسي لإحداث إصلاح حقيقي، ووطن وله دلالة على حب البلد، وتقديم مصلحة الوطن على كل الأمور، والإحساس بالانتماء لهذا البلد الذي يمثل الجغرافيا والتاريخ، والانتماء للوطن أو تقديمه على كل المصالح، وأبناء الزرقاء الذي لها دلالة جغرافية ومناطقية تدل على الهوية الفرعية وأهميتها في جذب الناخبين، وأهل العزم ودلالاتها الاجتماعية في من يمتلك الهمة والشجاعة والقدرة على إيماء الأمور ونفاذ القدرة، فالعزيمة دليل قدرة أهلها ومكانتهم، والوفاء للوطن تدل كما هول الحال مع قائمة وطن بالوفاء والإخلاص بالعهد للوطن، والوحدة الوطنية كدلالة على التماسك السياسي داخل الدولة الأردنية بين مكوناته الأردني والفلسطيني بشكل أساس وهو مبدأ في تحصين الدولة واستقرارها السياسي، وعين الوطن التي تدل كما هو الحال مع قائمتي وطن والوفاء للوطن على مكانة الوطن لدى المرشحين، والرؤية والبصيرة وأساسها الوطن وترسيخ المسؤولية العامة كتعبير عن حب الوطن والإدعاء بالوطنية، والمستقبل- الزرقاء لها دلالة جغرافية - مناطقية تعبر عن الهوية الفرعية لأبناء المنطقة وأهميتها في جذب الناخبين. وهذه القوائم الفائزة مكنت الناخبين من الاقتراح لصالحها في حين عجزت باقي القوائم عن تمكين الناخبين من التواصل معها، لما لقوائم المرشحين الفائزين من دلالة على الوحدة الوطنية، والمسؤولية العامة كتعبير عن قيمة الوطن لدى المرشحين. كما تدل على الهوية الوطنية من حيث الروابط المشتركة التي جمعت أبناء الزرقاء على الوفاء بالعهود والمحافظة عليها، ولها دلالة دينية من حيث قدسية المسجد الأقصى عند المسلمين، كما تدل على الإصلاح المجتمعي لمحاربة الفساد وتفعيل دور القانون في المؤسسات التنظيمية، ومواجهة الفاسدين أو العزم في الإصلاح.

والجدير بالذكر أن هناك بعض القوائم قد لعبت دورا واضحا في توجيه الناخبين للتعاطي معها، في حين فشلت المدلولات الأخرى من هذا التوجيه في قوائم خاسرة أو أخرى، وهذا قد يرجع إلى اختلاف ظرفي الزمان والمكان، واختلاف الموقف الانتخابي نفسه، واختلاف قدرات المرشحين أنفسهم في عمليات التفسير أو التأويل لمحتوياتها ومعانيها بما يتفق مع تطلعات وحاجات الناخبين المختلفة. كما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة نيجرا- بوسوك (Negrea-Busuio,2016) في أن قائمة المرشح الفائز في الانتخابات البرلمانية الرومانية مكنت الناخبين التعاطي مع المرشح الأكثر شعورا بالمسؤولية العامة. ودراسة بيندل وتومسون (Bendle and Thomson,2016) في أن قائمة المرشح في الانتخابات البرلمانية الكندية مكنت الناخب التصويت طبقا لمعاني ذات بعد ثقافي يعكس القيم والمبادئ العامة، وذات بعد اجتماعي يعكس أداء المرشح وخبراته الشخصية وكفائه في ميدان العمل العام. ودراسة فالجورن (Valbjorn,2013) في أن المطالبة الجماهيرية لإجراء إصلاحات حقيقية في الأردن شكلت توترا واضحا للنظام السياسي. ودراسة نيويل (Newell,2013) أن قوائم العمل والمساواة والعدل والإصلاح والتغيير لعبت دورا هاما في تحريك الناخبين الإيطاليين من أجل التصويت للمرشحين.

رابعا/ محافظة البلقاء:

جدول (4): أسماء قوائم المرشحين الفائزين وغير الفائزين في محافظة البلقاء

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
البلقاء	العدالة	1.371	الفجر	0.157
	الأمة	1.168	الشعب	0.577
	التجديد	1.083	دير علا	0.682
	الكرامة	1.082	واعتصموا	0.530

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
	الإصلاح	0.903	شباب الأردن	0.003
	ابناء البلقاء	0.787		
	الاتحاد	0.733		
	الحق	0.694		
المصدر: الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.				

يظهر الجدول رقم (4) أن قوائم المرشحين الفائزين كانت كالتالي: العدالة كدلالة على قيمة سياسية عليا، أساس الحكم وعنوان صيانتته والحفاظ عليها مسؤولية الفائزين في السلطة، ويجري تأويلها من الناخبين من منظورها السياسي - دون إنكار قيمتها الاجتماعية - لسيطرته على واقع المواطنين ومطالباتهم المستمرة بالعدالة الذي يجب ان يتصف النظام السياسي بها ، والأمة كدلالة على الروابط في اللغة والعادات والدين والجغرافيا التي تجمع على هدف مشترك ويمكن تأويلها على المستوى العربي، وهي بذلك تتميز مثلا عن قائمة ابناء البلقاء ذات الدلالة الجغرافية، أن قائمة الأمة تحمل دلالة سياسية تُعلي من شأن البعد العربي والقومي على حساب المستويات الفرعية والمناطقية، وتسمو بالتالي على الإطار الجغرافي الضيق ، والتجديد كدلالة على الحاجة الملحة لتجديد الحياة السياسية والانتقال الى حالة حقيقية من الديمقراطية، والكرامة كدلالة اجتماعية تشكل جوهر الانسان والمواطن الأردني وأهمية السعي لصون كرامته والحفاظ عليها، والإصلاح كدلالة على أهمية التغيير السياسي ومكافحة الفساد المشكو من ثقافته، ورمزيته للناخبين الأردنيين الذين يتطلعون للإصلاح منذ زمن، وعلى الإصلاح المجتمعي بمفهومه الشامل، وابناء البلقاء كدلالة جغرافية ومناطقية وتأكيد على هوية فرعية في الدولة، والاتحاد كدلالة اجتماعية على التماسك والتضامن الاجتماعي، وإجماع القوى الوطنية على هدف مشترك. والحق كدلالة دينية يجذب الناخبين لقيمه المرتفعة في المساواة والعدل بين المواطنين وإحقاق الحق، وهو أساس الحياة في بعديها السياسي والاجتماعي، مكنت الناخبين من الاقتراع لصالحها، في حين فشلت القوائم الأخرى في جذب اهتمام الناخبين نحوها، كونها قد تدل على العدالة، وأهمية الإصلاح للحياة السياسية الأردنية وأثرها على باقي النظم الأخرى. وقد تدل على الهوية المناطقية من حيث متانة العلاقة بين أبناء البلقاء في اللغة والعادات والتقاليد والدين، ولها دلالة على الحفاظ على كرامة المواطن وقيمتها الاجتماعية المؤثرة في سلّم القيم الاجتماعية. بالتوازي مع قيمة الحق في سلامة العلاقات الانسانية وتمتينها. والجدير بالذكر أن هذه النتيجة تختلف مع نتيجة دراسة موليام (Mulayim,2015) في أنّ هناك تراجعاً في تأييد حزب العدالة والتنمية في تركيا لتعثره في التعاطي مع المطالب الشعبية في الرقابة على الإعلام واعتقال المعارضين السياسيين. وتتفق مع نتيجة دراسة عزيز (Aziz,2012) في أنّ قوائم المرشحين في الانتخابات البرلمانية في مصر قبل ثورة 25 يناير وبعدها، تمكّنت من التأثير على الناخبين من الاقتراع طبقاً لما هو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي. ودراسة فيرما (Verma,2009) بأنّ قائمة المرشح في الانتخابات الهندية مكّنت الناخبين الاقتراع لصالح المرشحين الذي طرحوا قضايا مثل: الفساد والمشاركة والتغيير والعدالة والإصلاح. ودراسة ماري (Marray,2002) بأنّ قائمة المرشح الفائز في الانتخابات الأمريكية مكّنت الناخبين التعاطي مع قضايا سياسية طرحها المرشحون لمعالجة قضايا الفساد وفقاً لتوزيع الفرص بطريقة غير عادلة.

خامسا/ محافظة الكرك:

جدول (5): أسماء قوائم المرشحين الفائزين وغير الفائزين في محافظة الكرك

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
الكرك	وطن	1.906	النخوة	0.200
	أبناء الكرك	1.837	النجاح	0.684
	الحق	1.471	التغيير	0.562
	الزيتونة	0.996	القلم	0.439
	الوفاء للأغوار	0.841		
	الشمس	0.825		
	المصدر: الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.			

يظهر الجدول رقم (5) أسماء قوائم المرشحين الفائزين: وطن كدلالة سياسية على مسالة الوطن ومكانته لدى المواطنين، فالوطن هو الحب الحقيقي الذي يربط الإنسان به ويضحي من أجله، وأبناء الكرك كدلالة جغرافية مناطقية، تسعى من خلال الولاءات والهويات الفرعية من جذب الناخبين، لدور المستويات الأدنى في التأثير على الناخب خصوصا في مناطق تشهد التحاما عميقا بالبيئة والمنطقة الجغرافية، وتدل كذلك على الواجب الثابت المؤكد عند أبناء الكرك في إطار شرعية القيم والتقاليد والقانون. والحق إلى جانب قائمة الزيتون كدلالة دينية؛ فالحق يجذب الناخبين لقيمته المرتفعة في المساواة والعدل بين المواطنين، والحق من منظور مفهوم العدالة في الاسلام يقوم على إعطاء كل ذي حق حقه، وهو نقيض الظلم الذي يشكل عامل قلق ضمن قضايا المواطنين ومطالبهم في التخلص منه. أما شجرة الزيتون فهي شجرة وطنية مقدسة، والوفاء للأغوار كدلالة جغرافية - مناطقية تهدف للولوج والتسلل إلى البعد العاطفي والوجداني للناخب وتفاعله مع المكان والزمان الذي بلور شخصيته وأثر فيها ليقدّم لها الاخلاص، والشمس كدلالة سياسية تم تأويلها في سياق المرحلة التي تشهد السير نحو الإصلاحات ومكافحة الفساد، وعليه لا بد من رؤية واضحة في التعامل مع حيثيات وإرهاصات المرحلة. والجدير بالذكر أن هذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة غلوم (1996) أنّ الديوانية لعبت دورا هاما في تمكين روادها من التعاطي مع المرشح في الانتخابات البرلمانية، لما لها من دور كبير في طرح قضايا الوطن والمواطن. ودراسة سيمونا فيتورينا (Vittorina,2014) بأنّ قائمة الانتماء الوطني بعد الاستقلال في الهند مكّنت الناخبين الاقتراع طبقا لما هو ثقافي أو اجتماعي.

سادسا/ محافظة معان:

جدول (6): أسماء قوائم المرشحين الفائزين وغير الفائزين في محافظة معان

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
معان	الحق يعلو	0.985	الكرامة	0.385
	البتراء	0.830	العدالة	0.164
	الشوبك	0.531	التعاون	0.233
	العمل	0.530	التوكل على الله	0.223
المصدر: الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.				

يظهر الجدول رقم (6) أسماء قوائم المرشحين الفائزين: الحق يعلو كدلالة دينية على إحقاق الحق، ومناهضة الظلم والبحث عن الإنصاف، والبتراء كدلالة جغرافية - مناطقية ، والشوبك كدلالة جغرافية - مناطقية ودورها في تمكين الناخبين من التعاطي معها ، والعمل كدلالة اقتصادية، حيث إنّ العمل يدفع الفرد إلى الاعتماد على الذات في تأمين معيشته دون الاعتماد على الغير، ويُظهر العمل كقيمة في تعزيز التنمية والنمو، في حين فشلت القوائم الأخرى في جذب الناخبين نحوها، لما لقوائم الفائزين من دلالة على العدالة والتنمية الاجتماعية والهويات الفرعية، وتدل أيضا على الهوية الاجتماعية لما لمدينة البتراء من أهمية تاريخية كبيرة أردنيا وعربيا وعالميا. كما مكّنت قائمة الشوبك الناخبين التصويت لصالحها، حيث عاش أهلها ذكريات والتي خلّدت لهم معاني الحب والانتماء والخصال الحميدة، ويكشف عن الدور المؤثر للهويات الفرعية في السلوك الانتخابي. والجدير بالذكر أن هذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة بركات والشرعة (2003) بأنّ القضايا السياسية الأردنية حظيت بنصيب كبير من خلال التركيز في الدعاية الانتخابية، وتلتها القضايا الاقتصادية، وأخيرا القضايا الاجتماعية، كما تميزت برامج المرشحين ذوي الانتماءات الحزبية بالوضوح، فيما غلبت الشعارات والندوات على برامج المستقلين. ودراسة صيام (2002) في أنّ قائمة المرشح في الانتخابات البرلمانية المصرية أثرت على الناخبين من حيث تدعيم التماسك العائلي: كالحب والإيثار والتقدير.

سابعاً/ محافظة المفرق:

جدول (7): أسماء وقوائم المرشحين الفائزين وغير الفائزين في محافظة المفرق

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
المفرق	الصفور	0.783	الوفاق	0.376
	المفرق للجميع	0.707	الأسود	0.525
	وطن	0.600	البركة	0.297
	حزم	0.592		
المصدر: الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.				

يظهر الجدول رقم (7) أنّ قوائم المرشحين الفائزين: الصفور كدلالة سياسية على القوة من ناحية وما يتميز به الصفور من عين الرقابة اليقظة والساخرة (Watchful Eyes) الحادة التي سيكون عليها المرشح في الحقل السياسي البرلماني من ناحية أخرى، وسيكون المرشح كالصفور في الرقابة الدقيقة على الحكومة، وما يرمز إليه هو أساس ما سيمارسه المرشح تحت قبة البرلمان. المفرق للجميع كدلالة سياسية على تغليب المصالح الفئوية والمحليات الضيقة إلى مستوى أرحب يضم مختلف مكونات وفئات الوطن، ولما لها من دلالة على الوحدة الوطنية. ووطن وله دلالة على حب البلد، وتقديم مصلحة الوطن على كل الأمور، والإحساس بالانتماء لهذا البلد الذي يمثل الجغرافيا والتاريخ، والانتماء للوطن أو تقديمه على كل المصالح. وحزم كدلالة سياسية من حيث التشدد في المواقف السياسية لصالح الوطن والمواطن، وتدل أيضاً على الحزم في العمل والعزم في المتابعة والقوة في قول الحق والصبر على الشدائد، والحزم في مكافحة الفساد، مكنت الناخبين من الاقتراع لها بغية تحريك الحس الوطني لدى الناخبين للتعاطي مع معانيها ومضامينها السياسية، في حين فشلت القوائم الأخرى في جذب اهتمام الناخبين. والجدير بالذكر أن مدلولات هذه المحافظة استمدت من البيئة العشائرية في محافظة المفرق من حيث رموز وطن، والمفرق للجميع، والصفور، وحزم. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العزام (1991) في أنّ المجتمع الأردني بشكل عام مازال مجتمعاً محافظاً ينظر إلى المشاركة السياسية كوسيلة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وليس كقيمة اجتماعية أساسية أو كهدف بحد ذاتها. ودراسة القطاشنة (1998) في أنّ تركيبة المجتمع العشائري الأردني لم تصل بعد إلى الانصهار في بناء ديموقراطي حزبي يتمثل في مؤسسات المجتمع المدني، بل إن البنى الاجتماعية التقليدية هي مصدر السلوك للمرشحين.

ثامناً/ محافظة الطفيلة:

جدول (8): أسماء قوائم المرشحين الفائزين وغير الفائزين في محافظة الطفيلة

الدائرة	اسم القائمة	نسبة القائمة	القائمة الخاسرة	نسبة القائمة
الطفيلة	الزيتونة	0.828	المستقبل للطفيلة	0.268
	جبال الطفيلة	0.726	الحارث	0.479
	عدالة	0.632	العطاء	0.026
	الفارس	0.502	الوفاء بالعهد	0.292
			مبادرة	0.094
المصدر: الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.				

يظهر الجدول رقم (8) أنّ قوائم المرشحين الفائزين: الزيتونة، وجبال الطفيلة، وعدالة، والفارس، مكنت الناخبين من الاقتراع لصالحها، فعدالة لها دلالة سياسية كأحد أهم قيمها العليا، وتطلع المواطنين لتحقيق العدالة في الدولة الأردنية ركن مهم من أركان برنامجها في الإصلاح السياسي. أما الزيتونة فلها دلالة دينية تدور حول قدسية شجرة الزيتون المبارك. وجبال الطفيلة كدلالة جغرافية - مناطقية من حيث أهمية جبال الطفيلة لأهلها من الناحيتين التاريخية والجغرافية ودور ذلك في وجدان الناخبين. والفارس كدلالة اجتماعية لما يتضمنه المعنى من مصفوفة من السمات التي تعبر عن الشجاعة والقيادة والمثابرة والإيثارة. وقد جاءت دلالة قوائم

انتخابات مجلس النواب "الثامن عشر" في محافظة الطفيلة استكمالا لمسيرة الإصلاح والمشاركة والتغيير، وإعادة الثقة بين المواطن والحكومة، والحرص على نزاهة الانتخابات وشفافيتها. هذا وقد تطلع أهل الطفيلة إلى مجلس نواب يكون قادرا على إدارة التحديات الداخلية والخارجية بالرقابة والتشريع. (المومني، 2016) والجدير بالذكر أنّ القوائم التي طرحها المرشحون في محافظة الطفيلة عكست طبيعة الجغرافيا والتاريخ، وكذلك التطلعات التي عكست وجودهم المادي والعاطفي، وذلك على اختلاف المواقف الانتخابية نفسها بحسب ظرفي الزمان والمكان. وكما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة جاريا تياجي (Tyagi, 2015) في أنّ قائمة المرشح في الانتخابات البرلمانية الهندية ارتبطت بمعايير التوجيه القيمي الذي قام على اختيار الناخبين المرشحين بناء على الوحدة الوطنية أو الإصلاح أو العدالة للجميع. وتختلف مع نتيجة دراسة أسلان- اكمان (Aslan-Akman, 2012) في أنّ قائمة حزب العدالة والتنمية الحاكم في الانتخابات البرلمانية التركية تعثر دورها في تمكين الناخبين من التصويت طبقا لما هو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي.

تاسعا/ محافظة مادبا:

جدول (9): أسماء قوائم المرشحين الفائزين وغير الفائزين في محافظة مادبا

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
مادبا	الوطن	0.663	مادبا	0.158
	الوحدة الوطنية	0.643	الكرامة	0.415
	المستقبل مادبا	0.465	العهد	0.418
			النور	0.229
			التوفيق من الله	0.330
			الشعب	0.113
			الإصلاح والتنمية	0.438

المصدر: الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.

يظهر الجدول رقم (9) أنّ أسماء قوائم المرشحين الفائزين: الوطن، والوحدة الوطنية، والمستقبل مادبا، مكنت الناخبين من التعاطي معها، كونها تدل على حب الوطن وهو أمر مقدس عند أهل مادبا، فالوطن هو رمز العز والفخار والإكبار، كما تدل أيضا على الوحدة الوطنية كرمز سياسي جامع لكل فئات ومكونات المجتمع في إطار الدولة بقطع النظر عن أصولهم الإثنية والعرقية والدينية. وهو ما يعكس مستوى متقدماً في إعلاء الهوية الوطنية على الهويات الفرعية. وفي المقابل، فقد نجحت قائمة تذيلت القوائم الفائزة، والتي ترمز إلى الهوية الفرعية - الجغرافية والمناطقية لمحافظة مادبا من حيث النظرة المشرقة نحو المستقبل، وربما كان التطلع نحو مستقبل أفضل وجديد للمحافظة قد حفّز الناخبين التصويت لها، فيما خسرت قائمة مادبا، والتي تم النظر إليها على أنها تقليدية. وبشكل عام فإن تحليل السلوك التصويتي في هذه المحافظة يدل على عدم الثبات وتعدد المحددات التي أثرت على التصويت والتي تراوحت بين الحس الوطني العام وبين الحس المناطقي - الفرعي والذي لا يزال يلعب دورا لدى الناخب الأردني. والجدير بالذكر أنّ المرشحين في هذه الدائرة تمكنوا من تفعيل قنوات الحس الوطني، والانتماء للجغرافيا، والهوية الوطنية التي عكست الحس العام، بالتأكيد على الولاء والانتماء التي تعمق الحس الوطني لصالح الجميع. كما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة يونج (Young, 2014) في أنّ الانتخابات التونسية ركزت على أهمية دور الخطاب الوطني والديني ودوره في تمكين الناخبين من التصويت للمرشحين. وتختلف مع دراسة غانم ومصطفى (Ghanem and Mustafa, 2011) في أنّ مشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية عكست طبيعة علاقتهم السائدة مع النظام والدولة التي اتسمت بالتوتر بين الحين والآخر.

عاشرا/ محافظة جرش :

جدول (10): أسماء قوائم المرشحين الفائزين وغير الفائزين في محافظة جرش

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
جرش	الأرض	0.713	التجديد	0.383
	الإصلاح	0.576	الوطنية	0.396
	الأصالة	0.575	جرش	0.063
	البركة	0.489	الزيتونة	0.332
			أسود	0.374
المصدر: الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.				

يظهر الجدول رقم (10) أن قوائم المرشحين الفائزين: الأرض، والإصلاح، والأصالة، والبركة، مكنت الناخبين من الاقتراع إليها، ومن هنا تأتي أهمية الأرض كدلالة اجتماعية من منظور أن المجتمع الجرشى يعلي من قيمة الأرض على سُلّم القيم الاجتماعية التي يعتقها، والتي عاش الجرشيون في مناخها، كونها بالنسبة لهم تعبر عن أهمية الأرض وارتباطهم بها والتي تنبثق من البيئة الزراعية التي تميز المحافظة والتي رسخت قداسة الأرض. وهذا أيضا يتساق مع رمزية ثقافية لقائمتي البركة والأصالة في الإطار الثقافي الأردني، والتي تستمر في التأكيد على ذات السياق من حيث النماء والزيادة وتعاضم الخير واستمراره في العمل والإنتاج وهي دلالات البركة، والعراقة والاصل والسماة الأصلية المميزة وهي دلالات الأصالة. وفي المقابل ارتفع الناخب في المحافظة في سلوكه التصويتي لانتخاب القائمة التي تؤكد على الدلالة السياسية في الإصلاح، وأن الانشغال بالقضايا المحلية لم تمنع من التطلع والاهتمام بالإصلاح السياسي الذي أصبح مسألة مركزية على أجندة الدولة الأردنية. ويجد المتابع في محافظة جرش لسير الانتخابات وطبقا لقائمة المرشح الفائز، أنه جاء ليحاكي الناخبين طبقا لمعايير انطلقت من مدلول قداسة الأرض أو الإصلاح أو الأصالة أو البركة في الحياة العامة. (العتوم، 2016)

والجدير بالذكر أنّ مدلولات محافظة جرش ركزت على الانتماء للأرض، وضرورة الإصلاح من منظوره السياسي وفاقا للمناخ العام في الدولة، بما يتفق مع القيم والأصالة ويعزز البركة، وما قد يؤدي هذا إلى البركة والعطاء في العمل والانتاج. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة بانتشيل تشيندر (Bachial and Chneider, 2011) في أن قائمة المرشح (الأزمة المالية الألمانية) مكنت الناخبين من الاقتراع طبقا لما هو اقتصادي أو سياسي. ودراسة ريان وشويدلر (Rayan and Schwedler, 2004) في أن قائمة المرشح في الانتخابات البرلمانية مكنت الناخبين من الاقتراع طبقا لمعاني ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. ودراسة ساري (1993) في أن تأثير الجماعات المرجعية في الأردن لم يكن متماثلاً على النوع أو السن في اختيار الدلالة الرمزية لقائمة المرشح طبقا لما هو ثقافي أو اجتماعي.

حادي عشر/ محافظة عجلون:

جدول (11): الدلالة الرمزية لقائمة المرشحين الفائزين وغير الفائزين في محافظة عجلون

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
عجلون	العمل	0.958	الفجر	0.313
	الوفاق	0.782	خيط الذهب	0.501
	جبل عجلون	0.670	الاتحاد	0.620
المصدر: الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.				

يظهر الجدول رقم (11) أنّ قوائم المرشحين الفائزين: العمل كدلالة اقتصادية، والوفاق كدلالة اجتماعية، وجبل عجلون كدلالة جغرافية - مناطقية، مكنت الناخبين من الاقتراع لصالحها، كونها قد تدل على العمل والانتاج وتقديم الجهد بما يعزز النمو والتنمية، ويمكن أن تدل على الاعتماد على الذات في تأمين حاجاته دون الاعتماد على الغير. أما الوفاق فهي ترمز للتفاهم والوئام والانسجام

الاجتماعي والتآلف بين الأفراد. وجبال عجلون ترمز إلى الهوية الفرعية - المناطقية، من حيث أهمية جبل عجلون رمز القوة أو الصبر على الشدائد لأهالي المحافظة. والجدير بالذكر أن قوائم هذه المحافظة أخذت بعدا جغرافيا ركزت فيه على البيئة الطبيعية التي تعكس الطبيعة الجبلية، وهذا يتطلب من المرشحين العمل على توفير كل ما يلزم للناخبين من وسائل الوجود المادي والعاطفي، وهذا يتطلب أيضا الوفاق بمعنى الانسجام والتآلف بين أبناء عجلون لتحقيق الآمال والحاجات، ومن هنا تمكن المرشحون من استغلال هذه التطلعات والمعاني البيئية لتوصيلها إلى الناخبين وجذب انتباههم إليه للتعاطي معها. وتتفق هذه النتيجة ودراسة فالجبورن (Valbjorn,2013) في أنّ المطالبة الجماهيرية لإجراء إصلاحات حقيقية في الأردن شكلت توترا واضحا للنظام السياسي، كونها ركزت على مدلولات العمل والإصلاح والوفاق. ودراسة نيوبيل (Newell,2013) في أن قوائم العمل والتغيير لعبت دورا هاما في تحريك الناخبين الإيطاليين من أجل التصويت للمرشحين.

ثاني عشر/ محافظة العقبة:

جدول (12): أسماء قوائم المرشحين الفائزين وغير الفائزين في محافظة العقبة

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
العقبة	العقبة	0.796	الوحدة الوطنية	0.216
	الفجر	0.478	النهضة	0.334
	المنار	0.431	الوفاء للوطن	0.191
			الإصلاح	0.259
			الإجماع	0.242

المصدر: الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.

يظهر الجدول رقم (12) أنّ قوائم المرشحين الفائزين: العقبة، والفجر، والمنار، مكنت الناخبين من التعاطي معها؛ كونها تعكس معاني الهوية الجغرافية - المناطقية، لما لمدينة العقبة التي تشكل المنفذ البحري الوحيد للأردن، من أهمية سياحية، وتاريخية فيها قلعة العقبة، وفي وسطها سارية تدل على علم الثورة العربية الكبرى. أما المنار كدلالة سياسية فتشير إلى وجود من ينور الطريق أمام الناس، وتحدد في نورها الطريق المثلى في العمل السياسي، وأن يعمل المرشحون في إطار واضح وطريق صحيح في مجلس النواب ومن ثم، فالمرشح يسير بإرشاد يقلل من نسبة الخطأ. وهذا أيضا يتسق مع قائمة الفجر كدلالة سياسية على المشاركة وإرادة التغيير، وأن هذه القائمة تتطلع وفق توقعات الناخبين إلى مرحلة جديدة من التغيير والتنمية والعدالة، وتجنب الوطن والمواطنين الخطر والخطأ. والجدير بالذكر أن قوائم هذه المحافظة عكست حسا استوحاه المرشحون من السياقات التاريخية والجغرافية والسياسية، كامتداد لطبيعة المنطقة من الناحية الجغرافية والسياحية والتجارية. كما تتفق هذه النتيجة مع نتيجة ودراسة بورتين - تشي (-Porten, 2013) في أنّ قوائم الانتخابات البرلمانية الألمانية عبر مواقع الويب مكنت الناخبين من الاقتراع طبقا لما هو اجتماعي أو سياسي. وتختلف مع نتيجة دراسة مكرم-عبيد (Makram-Ebeid,2001) في أنّ قوائم المرشحين في مصر عكست هيمنة الحزب الواحد أو البيروقراطية المتشعبة من أجل تنفيذ سياساتها المختلفة.

ثالث عشر/ دوائر بدو الشمال والوسط والجنوب:

جدول (13): الدلالة الرمزية لقائمة المرشحين الفائزين وغير الفائزين في دوائر بدو الشمال والوسط والجنوب

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
بدو الشمال	رعد الشمال	0.688	الوفاء للبادية	0.186
	الميزان	0.648	السرحة الموحدة	0.087
	الأسد المتأهب	0.480	الكرامة	0.419
			وطن	0.386
			أهل الحزم	0.045

الدائرة	القائمة الفائزة	نسبة القائمة	القائمة غير الفائزة	نسبة القائمة
بدو الوسط	البدر	0.469	المستقبل	0.320
	الوفاء	0.425	الجود	0.100
	البركة	0.411	اليواسل	0.067
			البادية	0.311
			الكرامة	0.354
			التغيير	0.154
			المحبة في الله	0.124
			العدل	0.039
			بيرقنا	0.093
بدو الجنوب	البيرق	0.560	العاصفة	0.393
	المستقبل المشرق	0.522	أبناء الجنوب	0.286
	الوفاء	0.465	العدالة	0.024
			الأصالة	0.440
			الكرامة	0.280

المصدر: الباحثان سندا للهيئة المستقلة للانتخاب، 2016.

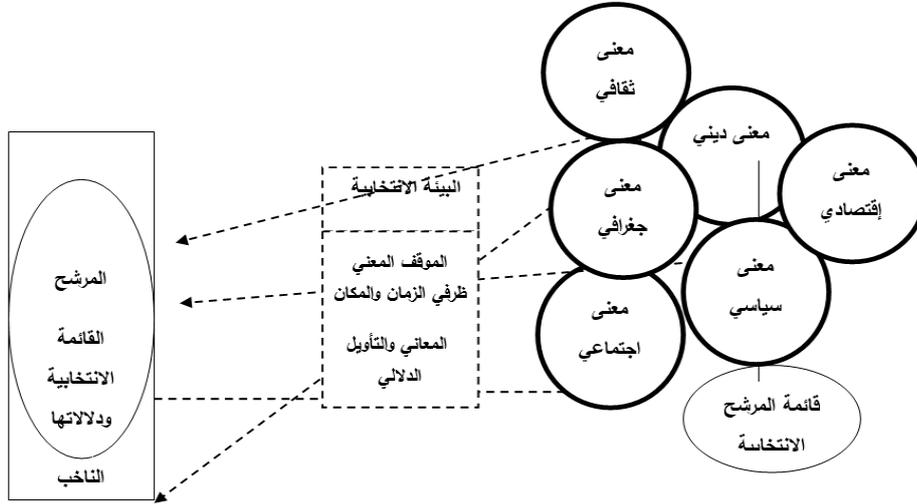
يظهر الجدول رقم (13) أن أسماء قوائم المرشحين الفائزين لبدو الوسط: رعد الشمال، والميزان، والأسد المتأهب، مكنت الناخبين من التصويت لها، فرعد الشمال لها دلالة سياسية على قوة صوت المرشحين، وأن المرشحين سيكونون كصوت الرعد في المجلس. (مع التنويه إلى أن رعد الشمال هو أيضا أسم المناورات العسكرية المشتركة التي تقام على أرض السعودية بين 20 دولة وتشارك فيها القوات المسلحة الأردنية). أما الميزان فله دلالة دينية تعكس إحقاق الحق والمساواة بين المواطنين. والأسد المتأهب يدل سياسيا على أن المرشحين يملكون شجاعة وبراوة وبأس وقوة الأسد، وأنهم لذلك متأهبون أي مستعدون وبكامل الجهوية للعمل النيابي بكل شجاعة وشراسة. كما أن الأسد المتأهب قد يدل على العبر المستفادة من الانتخابات البرلمانية السابقة. (مع التنويه بأن الاسد المتأهب هو أيضا اسم المناورات العسكرية التي تجري دوريا في الأردن، وتشارك فيها 23 دولة).

أما القوائم الفائزة في بدو الوسط، والتي مكنت الناخبين من التصويت لها، فهي قائمة البدر والتي تحمل دلالة ثقافية مستوحاة من حياة البدو ومن أهمية البدر كمرشد ودليل للسير على الطريق الصحيح، فالبدر له قيمة ثقافية لدى البدو. والوفاء لما له من دلالة ثقافية سواء على التضامن بين أفراد المجتمع، أو في الصدق والإخلاص والثبات على العهد لمتين أواصر العلاقات الاجتماعية التي بدأت تتصدع، والبركة كدلالة ثقافية على النماء والزيادة وتعظيم الخير واستمراره في العمل والانتاج.

أما قوائم بدو الجنوب الفائزة فهي البيرق كدلالة سياسية للراية أو العلم، على الوحدة الوطنية بين مكونات الدولة تحت راية جامعة واحدة وهدف واحد ومصير مشترك. والمستقبل المشرق كدلالة سياسية على أهمية وحيوية التغيير والتطور والإصلاح في القادم من الأيام، فالمستقبل المشرق يرمز إلى التوقعات في أن يكون القادم الذي لم يأت بعد يحمل تطورا ايجابيا في تجويد الحياة السياسية من منظور العمل البرلماني. أما الوفاء وكما سبق ذكره فهي دلالة ثقافية على الثبات على العهد والإخلاص والصدق. وهذا يتفق مع دراسة سيمونا فيتورينا (Vittorina, 2014) من أن قائمة المرشح الفائز "الانتماء الوطني بعد الاستقلال" في الهند، مكنت الناخبين من الاقتراع طبقا لما هو ثقافي أو اجتماعي.

والجدير بالذكر أن معظم الدلالات الرمزية لقوائم المرشحين الفائزين استطاعت أن تتناغم بشكل مركزي مع الإشباع المادي Gratification، وأعراض التوتر الوجداني Psychological Stress (الشعور العاطفي والنفسي المرتبطين بآليات التكيف مع الواقع الجديد، والشعور بقيمة العيش داخل الجماعة والمجتمع، والانتماء والهوية للجماعة والمجتمع) للناخبين في المجتمع الأردني. وتمكن المرشحون من تفسير معانيها وجذب انتباه الناخبين إليها في سياق التفاعل في البيئة الانتخابية التي تتحدد بظرفي الزمان والمكان، والموقف الانتخابي المعني، والمعاني والتأويل الدلالي لها، في حين عجزت مدلولات قوائم المرشحين الخاسرين من التمكن من تفعيل

انتباه الناخبين إليها، لعدم تمكنهم من تفسير معانيها بشكل يتناسب مع حجم أهميتها في الساحة الثقافية والاجتماعية والسياسية والمواقف الانتخابية، ومن الممكن أن يقدم هذا جانباً تفسيرياً لأحد أسباب نجاح القائمة في محافظة وفشلها في محافظة أخرى، والشكل رقم (4) - وهو من إعداد الدراسة - يوضح هذه الفكرة القائمة حول قائمة المرشح والبيئة الانتخابية ومعانيها الدلالية التي ظهرت في الدراسة على النحو الآتي:



شكل (4) قائمة المرشح بين البيئة الانتخابية ومعانيها الدلالية

وبتدقيق القوائم ودلالاتها الرمزية بين المحافظات ككل، فإن رمزية القوائم قد أظهرت - بشكل عام - تنوعاً فيما بينها، اتسمت بخصائص مشتركة بأن معظم القوائم انبثقت من سياق البيئة بمختلف مكوناتها في كل محافظة سواء في العاصمة أو البادية أو الأرياف أو الحضر، بالإضافة إلى ظهور ثنائية الإنتماء في المحافظات من خلال التركيز تارة على المستوى الكلي المتمثل بالوطن، وعلى الخصوصيات الفرعية - المناطقية الضيقة تارة أخرى. وهذا مؤشر على أن عمليات التكامل السياسي في الدولة قد تواجه إشكالية، في حال لم تجر موازنة دقيقة بين الولاء على المستوى الكلي والولاءات الضيقة الفرعية الأخرى؛ حيث لا تطغى الولاءات الضيقة على الولاء الكلي للدولة. وأيضاً، اتسمت القوائم في المحافظات في معظمها بلغة الصرامة في تحقيق الإصلاح والعدالة والحزم حتى استخدام رموز الحيوانات التي تنسم بالقوة والشراسة، والتفاؤل بالغد لأنه يحمل حلم التغيير.

مقابل ذلك، ظهر عدد من التمايزات بينها، كان أهمها أن العاصمة عمان عكست معظم الدلالات السياسية مقارنة بالمحافظات الأخرى. وهذا يدل على المكانة السياسية للعاصمة وطغيان الطابع السياسي عليها، وأن قوائم العاصمة تناولت فلسطين من خلال مقدساتها الدينية، وفكرة الضفتين (الشرقية والغربية) أكثر من غيرها في سائر المحافظات. ويعود السبب إلى أن العاصمة تقطنها أغلبية الأردنيين من ذوي الأصول الفلسطينية. ويلي العاصمة في هذا الاتجاه كل من محافظة اربد والزرقاء وإن كان بشكل أقل. أما المحافظات الأخرى فقد غابت عن قوائمها.

وفي بعض المحافظات التي يغلب عليها الطابع الزراعي (الفلاحة) فقد كان التركيز على الدلالات الدينية والثقافية والاجتماعية. أما دوائر البادية فحملت دلالات ثقافية واجتماعية، إلى جانب الدلالات السياسية عكست طبيعة الحياة والقيم البدوية التي لا تزال حاضرة حتى اليوم.

وأظهرت محافظة الزرقاء تنوعاً كبيراً، إلى درجة التناقض أحياناً بين القوائم، حيث تتناول الوطن والتركيز عليه، لتعود وتتناول الهوية المناطقية - الفرعية للمحافظة، وتعود لتناول قضايا ذات دلالات دينية، ثم الحديث عن الوحدة الوطنية بين أفراد الوطن ككل. وبعد ذلك نجد الإصلاح حاضراً في القوائم. وهو ما يؤثر على التنوع الديمغرافي الكبير في هذه المحافظة وعقائدهم المتعددة. التي انعكست في رموز القوائم. وعلى العكس نجد ان محافظة المفرق اتسقت بشكل أكبر من حيث التركيز على الوطن وحتى البعد المناطقي المتمثل في اسم المحافظة (المفرق للجميع) تم صياغته ضمن الإطار الكلي لمكونات المحافظة التي تشمل من هم أصلاً من أبناء المفرق أو من خارجها. في حين نرى أن محافظة جرش ودلالات قوائمها عكست قيم الأرض وما يرتبط بها من

البركة والأصالة، إلى جانب القضية السياسية وهي الإصلاح؛ أي أن السياق المجتمعي بمفهومه الشامل للمحافظة وأهمية النمط الزراعي فيه، يُظهر أن علو قيمة الأرض في السُّلم القيمي لدى أبناء المحافظة، كان هو الطابع المميز للقوائم بشكل عام والجامع المشترك بينها، وعلى النقيض من العاصمة عمان التي لم تقدم أي قائمة رمزا يشير إلى هذا الطابع. في حين ان العقبة اكتست رموزها التي فازت بملامح المحافظة من المنارة والفجر وارتباط أهالي العقبة بمنطقتهم ومكانة الهوية الفرعية في العمق الوجداني لدى أفرادها.

إن التشابه أو الاختلاف الذي من الممكن أن يظهر في بعض الأبعاد بين المحافظات ورموز قوائمها، من الممكن أن يعود بشكل أو بآخر إلى المركز السياسي للمحافظة كالعاصمة، ونمط الانتاج الزراعي، والبيئة الجغرافية والاجتماعية - الثقافية للمحافظة. إلى جانب درجات الأهمية في ترتيب الموضوعات الوطنية لدى المحافظة.

وفي إطار التحليل الكمي لتحليل مضمون دلالات القوائم، يوضح الجدول رقم (14) المساحة التي احتلتها الدلالات الرمزية للقوائم ونسبتها في كل القوائم الفائزة، وكما يلي:

جدول رقم (14) الدلالات الرمزية للقوائم الانتخابية وتكراراتها

رمزية القوائم	الدلالة	تكرارات الدلالة	النسبة: التكرارات مقسومة على إجمالي عدد القوائم (101)
مشاركة وتغيير، قول وفعل، الإصلاح-8(والرقم هنا يعني أنها تكررت ثماني مرات، والتي جاءت بدون رقم امامها تعني أنها تكررت مرة واحدة)، العدالة-5، الوطن-6، الوطنية الديمقراطية، النخلة، العروبة، الضفتين، الصقورالحرّة، الصقور، الاسد، الاسدالمتأهب، التجديد، الامة، الوحدة الوطنية-2، انجاز، الحزم -2، الراية، الشعب، معاً، الشمس، البيرق، رعد الشمال، المستقبل المشرق، الفجر، المنار، المفرق للجميع.	سياسية	46	45.54%
البركة-2، الأصالة، الوفاء-5، النشامى-2، الخير	ثقافية	12	11.89%
الفارس، الكرامة، الوفاق، التعاون-2، أهل العزم، الفقير، الاتحاد-2، الأرض	اجتماعية	10	9.9%
الزيتونة -4، يقين، الميزان-2 الحق - 3، الحق يعلو -1، فرسان القدس، القدس الشريف، الأقصى-2	دينية	15	14.85%
المستقبل - عمان، اريد، اريد الكرامة، حوران الخير، الكنانة، المستقبل- الزرقاء، ابناء البلقاء، ابناء الكرك، الوفاء للاغوار، البتراء، الشوبك، العقبة، جبل عجلون، المستقبل-مأديا، جبال الطفيلة.	جغرافية	15	14.85%
العمل - 2، الاتحاد والعمل	اقتصادية	3	2.97%

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاستناد إلى دلالات كل القوائم الفائزة، وجرى تصنيف الدلالات بالارتكاز على السياق والمناخ الأردني في تأويل الرموز في أبعادها المختلفة؛ وهو الذي يُضفي المعنى على رمزية القائمة، التي قد تختلف بالضرورة في فهم وإدراك المعنى في الثقافات الأخرى.

إن الأرقام والنسب الواردة في الجدول تشير إلى تصدر الدلالات السياسية المشهد الرمزي للقوائم، وهذا انعكاس للمناخ السياسي العام الذي جرت فيه الانتخابات النيابية والحاجة الملحة الى التقدم في المسار الديمقراطي الذي لا يزال يواجه صعوبات في تحقيقه والانتقال إليه. ويتضح أيضاً وجود دلالات دينية تؤشر على حضور الرموز الدينية في الانتخابات، ولتُظهر دور العامل الديني لدى المواطن الأردني، بالإضافة إلى حضور الأبعاد المنطقية والجغرافية في المشهد من خلال استخدامها بشكل واضح كرموز للقوائم،

وهو ما يستثير العوامل النفسية والوجدانية للناخب والتي تتمازج مع التاريخ والجغرافيا والهويات الفرعية.

هذا دون إغفال المحدد الثقافي - الاجتماعي الذي لعب دوراً مزدوجاً؛ كرمز للعديد من القوائم ومحدد في التصويت من خلال الأسس القبلية - العشائرية التي لعبت دوراً مؤثراً في تشكيل القوائم الانتخابية على حساب الأحزاب السياسية التي شهدت مشاركة ضعيفة نسبياً، إلى درجة أن البعض من الحزبيين شارك كمتنقل وأخفى انتماءه الحزبي والذي ظهر لاحقاً، وتسبب في تضارب عدد أعضاء مجلس النواب الفائزين من ذوي الانتماءات الحزبية. والمفارقة التي شهدتها القوائم الانتخابية هو شبه غياب للدلالات الاقتصادية، وحضورها المحدود رغم أنين الواقع الإقتصادي في الأردن وأثره السلبي على مستوى معيشة المواطن. وبشكل عام، فإن المنطق التصويتي للقوائم الفائزة ودلالاتها الرمزية تتأرجح وغير ثابتة، إذ تلقى نجاحاً في دائرة وتخسر في دائرة أخرى، حتى في نفس المحافظة. وهو ما يشير إلى أن أثر رمزية القوائم ليس واحداً في كل المحافظات، فهو قد يلعب دوراً ويكون له حضور في دائرة، ويتراجع دوره في محافظة أخرى لحساب محددات تصويتية أخرى.

خاتمة الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الدلالة الرمزية لقوائم المرشحين الفائزين (وبشكل محدود غير الفائزين في حالات معينة ووفقاً للمتطلبات التحليلية للسياق) في مجلس النواب "الثامن عشر" الحالي، ودورها السياسي في التأثير على الناخبين في التصويت لمرشحي القوائم في المحافظات الأردنية، طبقاً لما هو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي. وقد لجأت الدراسة إلى تحليل المضمون الكيفي والكمي بالتركيز على رمزية قوائم المرشحين في الانتخابات البرلمانية الأردنية كوحدة التحليل. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. كشفت الدراسة عن أن القائمة والدور السياسي لدلالاتها الرمزية، متغيراً - بقطع النظر عن وزنه - لا يمكن إنكاره في تحليل مجمل العمليات الانتخابية، ودفع الناخبين للتعاطي مع المرشحين والتصويت لهم، بالمقارنة مع المتغيرات الأخرى الاجتماعية (العشائرية/الجهوية/القبلية/المصلحية)، الاقتصادية، النفسية، وغيرها بالضرورة، والتي لها أوزان متباينة في حدود تأثيرها. وتعتمد الأوزان على السياق العام للنظام السياسي بكل الديناميكيات والتفاعلات والعوامل التي تقع داخله، والذي من المحتمل أن يرفع وزن متغير دون آخر. ومن ثم، فإن المنظور الكلاسيكي لدراسة محددات الاقتراع والتصويت في الانتخاب النيابية لقائمة دون غيرها، يستدعي إدخال أكبر قدر من المتغيرات في التحليل، لاستجلاء حقيقة العوامل المؤثرة في الاقتراع في العملية الانتخابية، والتأثير على نتائجها برمتها. وهذا يدفع الدراسة إلى التأكيد على أهمية أن تحظى دلالات القوائم الانتخابية بمكانة في أدبيات السلوك الانتخابي وعملياته المختلفة.

2. أن قائمة المرشح الفائز مكنت الناخبين من التعاطي معها طبقاً لدلالات سياسية، ثقافية، دينية، جغرافية، اجتماعية، واقتصادية. وقد ارتبط المدلول بالتوجيه القيمي طبقاً لما هو عام أو عقلاني مفتوح، وفي حالات أخرى طبقاً لما هو خاص أو وجداني منغلِق. وهذا يتجاوز فرضية الدراسة التي تم صياغتها فقط بالارتباط بالجانب السياسي والثقافي والاجتماعي للدلالات الرمزية للقوائم. وأن لرمزية القوائم الانتخابية دوراً بشكل أو بآخر في التأثير على السلوك التصويتي للناخب، وبالتالي يشكل محدداً من محددات العملية التصويتية إلى جانب محددات أخرى بالضرورة، وهذا يدفع إلى إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول وزن وحدود أثر رمزية القوائم بالمقارنة مع المحددات الأخرى. وظهر أيضاً اختلاف في طريقة التصويت للقوائم، حيث توصلت الدراسة إلى أن هنالك قوائم نجحت في دائرة انتخابية وفشلت في دائرة انتخابية أخرى في نفس المحافظة، وهذا يدل على أهمية تحليل الموقف الانتخابي والسياسي للتفاعلات بين المرشحين والناخبين في إطار العملية الانتخابية برمتها.

3. ظهر جلياً أن الدلالات السياسية لرمزية القوائم الفائزة حظيت بأعلى نسبة بين القوائم الانتخابية (45.54%)، رغم أن دور الأحزاب السياسية في تشكيل القوائم الانتخابية كان منخفضاً لصالح المحددات الجهوية، القبلية، العشائرية، والمصلحية. وهذا يفسره المناخ العام في الدولة الأردنية والذي انعكس على انتخابات العام 2016 لانتخاب مجلس النواب الثامن عشر الحالي. فقضايا الإصلاح السياسي، والادعاء بالحزم في مكافحة الفساد والفسادين، والعدالة والتغيير وتعزيز المشاركة والوحدة الوطنية والوطن، والقوة والإصرار في حل القضايا السياسية، وتعزيز دور مجلس النواب الذي يعاني من انخفاض مستوى الثقة السياسية به من قبل المواطنين، بالتوازي مع إرهصات الحركات الاحتجاجية الأردنية منذ العام 2010، وتداعيات الربيع العربي، أثرت بشكل واضح على مكانة المضامين السياسية في القوائم الانتخابية.

4. المفارقة التي توصلت إليها الدراسة هي ضعف نسبة المدلولات الاقتصادية (2.97%) رغم أن الأردن يعاني بشكل واضح في واقعه الاقتصادي، من ارتفاع في نسب الفقر والبطالة وتفاقم عجز الموازنة وتذبذب الاستثمار وارتفاع المديونية إلى نسب قياسية

تجاوزت في العام 2017 أكثر من 26 مليار دينار. والأهم من ذلك الانخفاض الكبير في المستوى المعيشي للمواطن بشكل عام. فكان من المنطق العقلاني (المنفعة) أن يدفع هذا المرشحين إلى وضع رموز ذات دلالات اقتصادية، وهو ما لم يتحقق إلا في أضيق الحدود. ويثير تساؤلات حول منطق السلوك التصويتي للمواطن الأردني، والذي لا يتحدد أحياناً بالعقلانية أو الرشادة بقدر ما يرتبط بأبعاد أخرى تنبثق من البيئة الاجتماعية.

5. لعبت المضامين الدينية والجغرافية - المناطقية دوراً في الانتخابات النيابية؛ حيث حققت المدلولات الدينية الفائزة (14.85%) وهي ذات النسبة التي حصلت عليها الدلالات الجغرافية. وهذا من الممكن أن يؤثر على أهمية الرمزية الدينية في التأثير بشكل أو بآخر على الناخبين، إلى جانب أن الولاءات الفرعية الضيقة لا تزال تحتل مكاناً في الدولة الأردنية. من خلال التركيز على رمزية المناطق الجغرافية في القوائم الفائزة، وهو ما يثير التساؤل حول فكرة مستويات التكامل السياسي في الدولة.

6. توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن المدلولات الاجتماعية والثقافية حظيت بنسبة بلغت معاً (21.79%) فإن العامل الاجتماعي المتمثل بالقبيلة - العشيرة لا يزال له دور مؤثر ليس على الصعيد الاجتماعي فحسب، بل أيضاً على المستوى السياسي وخصوصاً في الانتخابات النيابية والبلديات والمحليات. ورغم أن الدلالات الاجتماعية للقوائم أقل نسبياً فإن ذلك لا يدل بأي حال من الأحوال على ضعف دور التكوينات الاجتماعية والبنية الاجتماعية في التأثير على سلوك الناخب، وربما هو المحدد الأكثر احتمالاً والذي يفسر نجاح قوائم في دائرة انتخابية وفشلها في دائرة أخرى في ذات المنطقة الجغرافية ذات الدوائر المتعددة (عمان، اربد، الزرقاء) وحتى خارجها في محافظات أخرى رغم أنها تحمل ذات الدلالات الرمزية. فالثقافة القبلية لا تزال حاضرة في البنية الاجتماعية الأردنية.

7. إن البعد السياسي للدور المركزي للقوائم يتحدد بقدرة المرشحين في الموقف الانتخابي المحدد زماناً ومكاناً والبيئة الانتخابية عموماً، إلى جانب متغيرات ومحددات السلوك التصويتي الأخرى بالضرورة، على الفوز بالمقعد أو المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية والوصول إلى البرلمان. ومن ثم، إذا تمكنت رمزية القائمة من التأثير في العلاقة التفاعلية بين المرشح والناخب في سياق وإطار إدراكي انعكس على السلوك التصويتي، وساهمت في نجاح القائمة ووصولها إلى السلطة السياسية عبر البرلمان، يمكننا القول عن العمق السياسي لرمزية القائمة الانتخابية بقطع النظر عن حدود ووزن ومكانة هذا المحدد في النظرة الشمولية للسلوك التصويتي وتنوع المحددات التي تؤثر فيه.

8. وجدت الدراسة أن الرمزية الأكثر تكراراً في القوائم الانتخابية هي الإصلاح، وهو يدل بالنتيجة على عدة أمور لا بد من التطرق إليها وهي:

أ. أن معظم القوائم التي وضعت الإصلاح رمزية لها تتبع حزب جبهة العمل الإسلامي. ووفق وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية فقد حصلت جبهة العمل على 6 مقاعد في البرلمان. وهذا يعني أن 6 قوائم من أصل 8 تتبع هذا الحزب. وهذا ما أكدته الشعار الموجود على القوائم التي اتخذت من الإصلاح رمزاً لها.

ب. تصدر مسألة " الإصلاح " الرموز الدلالية الأخرى، انعكاساً للمناخ السياسي العام في الدولة.

ج. الحاجة الملحة للإستمرار في الإصلاح السياسي الذي لا يزال يتقدم خطوة ويتراجع خطوات، وأن مسألة " الانتقال الديمقراطي " لا يزال يحتاج إلى وقت.

9. وجدت الدراسة، أن ثمة خصائص مشتركة بين قوائم المحافظات وأخرى متميزة، وهذا سببه وجود قواسم مشتركة بين المحافظات أهمها أن الكثير من رموز القوائم انطلقت من البيئة التاريخية والجغرافية والاجتماعية للمحافظة. وهذا ما اتضح بشكل جلي خصوصاً في المحافظات خارج نطاق العاصمة عمان. وانطلق بعضها الآخر من خصوصيات المحافظات نتيجة العامل الديمغرافي تارة، والاجتماعي - الثقافي والسياسي تارة أخرى، إلى جانب طبيعة النمط الزراعي وقيمة الأرض أيضاً. مع الأخذ في الحسبان، عدم وجود نمط صناعي بالمعنى الدقيق للكلمة في المحافظات، وإنما يغلب عليها الطابع الزراعي وأحياناً التجاري/المالي.

10. أن قدرة المرشح الأردني على تصور أفعاله في مواقف الانتخاب يمكن أن تتم من خلال تصور توقعات الناخب له في مدلوله الانتخابي. وقد ننظر إلى السلوك الذي صدر عن المرشح على أنه هام عندما يفهم الناخب المعايير المشتركة في مواقف الانتخاب. وقد يعتمد تفسير دلالة قائمة المرشح من قبل الناخب هنا على الخبرات أو الكفاءات أو المؤهلات التي تعرض في الحياة اليومية، لأننا نستطيع أن نتصل بخبرتنا الخاصة أو العامة، وقد نشعر باتجاه الآخرين نحونا من استخدام المعايير المشتركة ذات المدلولات العامة. ويمكن للذوات الانتخابية أن تساهم في تحديد مواقفها من معاني قائمة المرشح.

توصيات الدراسة

توصي الدراسة بإجراء مزيد من البحوث الكمية والكيفية حول القوائم الانتخابية ودلالاتها الرمزية وتحليل المعنى كمتغير في التأثير على عملية التصويت والسلوك الانتخابي للناخبين، خصوصاً في المنطقة العربية، التي لم يحظَ فيها هذا النوع من الدراسات بالبحث بالشكل المطلوب بالمقارنة مع محددات السلوك التصويتي الأخرى. وكذلك البحث في تحليل الأبعاد التي تؤثر في موقف الانتخاب، ودور العلاقة بين المرشح والناخب في إطار السياق العام بكل أبعاده، في التأثير على فهم مدلولات رمزية القائمة ومستوى احتمالية نجاح/ فشل القائمة في الانتخابات النيابية، ودور الحملات الانتخابية في الانتباه إلى ذلك وإيلاء الأهمية المتزايدة للواقع الإدراكي للناخب في التعامل والتواصل الجسدي والوجداني مع الحملات والدعاية الانتخابية. وتوصي الدراسة كذلك، بإجراء دراسات مقارنة حول مدلول قوائم المرشحين الفائزين والمرشحين الخاسرين في الانتخابات النيابية طبقاً للمدلولات المختلفة، ومحاولة تحديد وزن رمزية القائمة بالمقارنة مع محددات السلوك التصويتي الأخرى في التأثير على قرار الناخب بالتصويت.

وتتطلع الدراسة إلى إجراء دراسات أخرى تنطلق من البحث عن أهمية إدماج المتغيرات الاجتماعية والنفسية في التحليل السياسي عند دراسة الانتخابات النيابية، من منظور القوائم الانتخابية للمرشحين ودلالاتها الرمزية.

المصادر والمراجع

- الاتحاد الأوروبي(2016)، التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية 2016/9/20، بعثة مراقبة الانتخابات، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الأعرجي، أ. (2011). السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (98): 606-529
- بركات، ن. الشريعة، م. (2011). البرامج الانتخابية للمرشحين في الانتخابات النيابية الأردنية لسنة 2003. مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، 27 (2): 1265-1268.
- البنوي، ن. (1998). أثر عمل المرأة المتعلمة على المشاركة في الانتخابات البرلمانية. مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 58 : 119-172.
- جامعة الدول العربية، أمانة شؤون الانتخابات، التقرير النهائي لبعثة جامعة الدول العربية لمراقبة انتخابات مجلس نواب المملكة الأردنية الهاشمية التي جرت في 20 سبتمبر 2016.
- مركز الحياة. (2017)، التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية 2016.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان. (2017). التقرير السنوي الثالث عشر لحالة حقوق الإنسان في الأردن لعام 2016.
- ربيع، ح. (1985). أبحاث في النظرية السياسية. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- رينولدز، أ وآخرون. (2007)، أنواع النظم الانتخابية : دراسة تحليلية مقارنة، ط1، ترجمة كرسيتينا خوشابا بتو ، أبريل / العراق: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر.
- رينولدز، أ وآخرون. (2010). أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاب، ط2، تعريب أيمن ايوب: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA).
- الزبيد، م. (2016). ثلاثة عمان.. الاغلبية تتسحب لصالح الأقلية في يوم الاقتراع. صحيفة الرأي، 21/ أيلول.
- ساري، ح. (1993). الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي: دراسة ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي. مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، 20 : 140-179
- السيد، ع. (1994). السلوك السياسي: النظرية والواقع دراسة في علم النفس السياسي. القاهرة: دار المعارف.
- صيام، ع. (2003). آليات التماسك والتحلل في الأسرة المصرية في ظل تحديات العصر. جامعة القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية: 181-213.
- عارف، ن. (2002). ابستمولوجيا السياسة المقارنة. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- العتوم، ح. (2016). الرقم السحري في انتخابات 2016. صحيفة الدستور، 22/ أيلول
- عثمان، إ. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- العزام، ع. (1991). اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية. مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، 18 (2): 175-212.
- الغد الأردني. (2016أ). الانتخابات النيابية حاضرة في الصحف العربية والأجنبية. 22 / أيلول
- الغد الأردني. (2016ب). حجم ترشيحات ومقاعد الأحزاب في الانتخابات. 22/ تشرين الأول
- غلام، ي. (1996). الديونيات والمشاركة السياسية في الكويت. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 12 (3-1): 9-27.

- قديسات، م. (2016). وسط فشل التيار الاسلامي بكافة مستوياته: تيار شعبي في اريد يفرز 14 نائبا جديدا. صحيفة الرأي، 25 / أيلول.
- القطاطشة، م. (1998). المجالس النيابية والتطور الديمقراطي في الأردن: دراسة حالة البرلمان 1989 -1993. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس.
- المنوفي، ك. (1987). أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- المومني، ط. (2016). الانتخابات عودة للثقة وتكريس للإصلاح. صحيفة الرأي، 25 / أيلول.
- النسور، أ. (2016). إقبال لا يتناسب مع عدد الناخبين. صحيفة الرأي، 21 / أيلول.
- الهيئة المستقلة للانتخاب. (2016). النتائج النهائية للقوائم الفائزة وعدد المقاعد لكل منها وأسماء الفائزين بمقاعد القوائم.
- Aboulafia, M. (2001). *The Cosmopolitan Self: George Herbert Mead and Continental Philosophy*, Urbana and Chicago, University of Illinois Press.
- Aslan-Akman, C. (2012). The 2011 Parliamentary Elections in Turkey and Challenges Ahead for Democratic Reform under a Dominant Party System. *Journal Mediterranean Politics*, 17 (1), 77-95.
- Aziz, S. (2013). Evolution without Reform? A Critique of Egypt's Election Laws. *The George Washington International Law Review*, 45, 2-83.
- Bachial, M and Chneider, F. (2011). The German National Election Campaign and the Mass Media. *Journal German Politics*, 20 (1), 51-74.
- Bendle, N.T and Thomson, M. (2016). Indirect Prejudice: The Danger in Considering Others' Preferences during a Primary Election. *Journal of Customer Behavior*, 15(3), 239-259.
- Bligh, A. (2013). Political Trends in the Israeli Arab Population and its Vote in Parliamentary Elections. *Journal Israel Affairs*, 19 (1), 21-50.
- Childree, C.M. (2013). Cueing Democracy: Replacing the Texas Election Code's Title Prohibition. *Journal Mary's Law*, 46,377- 405.
- Deegan, M. (2008). *Self, War, and Society: George Herbert Mead's Macro Sociology*, New Brunswick, Transaction Publishers.
- Ghanem, A and Mustafa, M. (2011). Strategies of Electoral Participation by Islamic Movements: The Muslim Brotherhood and Parliamentary Elections in Egypt and Jordan. *Journal Contemporary Politics*, 17(4), 393-409.
- Habermas, J. (1992). *Further Reflections on the Public Sphere*. Cambridge, MIT Press.
- Helle, Horst J. (2005). *Symbolic Interaction and "Verstehen": Studies in Sociology: Symbols, Theory and, Society*, Peter Lang: New York.
- Hewitt, J.P and Shulman, D. (2011). *Self and Sociology: A Symbolic Interactionist Social Psychology*, Eleventh Edition. New York, Allyn and Bacon.
- Kononova, A and Akbar, M. (2015). Interpersonal Communication, Media Exposure, Opinion Leadership, and Perceived Credibility of News and Advertising during the December 2012 Parliamentary Election in Kuwait, *International Journal of Communication*, 9, 1206-1228.
- Makram-Ebeid, M. (2001). Egypt's Parliamentary Elections. *Middle East Policy*, Viii (2), 32-44.
- McCall, George J. (2003). Interaction, in book, Larry T. Reynolds and Nancy J. Herman-Kinney, 2003, *Handbook of Symbolic Interactionism*, Altamira Press, A Division Of Rowman & Littlefield Publishers, Inc.
- Mead G.H. (1977). *On Social Psychology*, The University of Chicago Press, Chicago and London.
- Miller, L. (1980). *George Herbert Mead: Self, Language, and the World*. Chicago, the University of Chicago Press.
- Mulayim, S. (2015). The Parliamentary Elections in Turkey – A Turkish Spring? *Journal Social Alternatives*, 34 (3), 41-45.
- Negrea-Busuioc, E. (2016). Of the People or for the People? An Analysis of Populist Discourse in the 2014 European Parliament Elections in Romania, *Romanian Journal of Communication and Public Relations*, 18 (2), 39-53.
- Newell, J.L. (2013). The May 2012 Municipal Elections in Italy, *Journal South European Society and Politics*, 18 (4), 451-471.
- Ondrejka, P. (2016). Mapping Election Results in Proportional Electoral Systems. *Journal of Maps*, 12 (1), 591-596.
- Porten-Cheé, P. (2013). The Use of Party Web Sites and Effects on Voting: The Case of the European Parliamentary Elections in Germany in 2009. *Journal of Information Technology and Politics*, 10,310-325.
- Rousseau, N. (2002). *Self, Symbols, and Society: Classic Readings in Social Psychology*. Inc. New York, Rowman and

Littlefield Publishers.

- Ryan, C R and Schwedler, J. (2004). Return to Democratization or New Hybrid Regime? The 2003 Elections in Jordan. *Middle East Policy*, Xi (2), 138-151.
- Strauss, A. (1969). *George Herbert Mead: On Social Psychology*. Chicago, the University of Chicago Press.
- Strömbäck, J. (2017). News Seekers, News Avoiders, and the Mobilizing Effects of Election Campaigns: Comparing Election Campaigns for the National and the European Parliaments. *International Journal of Communication*, 11, 237–258.
- Tyagi, G. (2015). Voting: A Symbol of Indian Democracy. *International Journal of Multidisciplinary Approach and Studies*, 2 (5), 106-107.
- Valbjorn, M. (2013). The 2013 Parliamentary Elections in Jordan: Three Stories and Some General Lessons. *Mediterranean Politics*, 18 (2), 311–317.
- Verma, A. (2009). Situational Prevention and Elections in India. *International Journal of Criminal Justice Sciences*, 4 (2), 83–97.
- Vittorini, S. (2014). Two Bullocks, a Ladder and a Lamp: Electoral Symbols in Nehruvian India. *Nations and Nationalism*, 20 (2), 97–316.
- Wall, C.D.(2002). *Wadsworth Philosophers Series on Mead*. New York, Wadsworth Thomson Learning.51-57,63-96
- Young, E.L. (2014). Democratization, Islam, and the 2014 Tunisian Elections. *The Journal of North African Studies*, 18 (2), 231-247.

The Symbolic Significance of the Candidates' Lists for the 'Eighteenth Parliamentary Elections' and its Political Role in Enabling the Voters to Cast Their Votes

*Khalid Issa Aledwan, Abdalbaset Alazzam **

ABSTRACT

The study aimed at realizing the symbolic significant of the candidates' lists for the 'eighteenth parliamentary elections', and its political role in enabling the voters to cast their voters in the Jordanian governorates. The study included a theoretical introduction about the 'symbolic significance' and its concept, importance and its effectiveness and the List proportional representation; the content analysis was employed to analyze the winning candidates' lists qualitatively and quantitatively, and non-winning List according to the study context. The study was emancipated from the hypothesis that there is a correlation between symbolic significance of the candidates' lists and the constituted influential reality on the voters that enabled them to vote, in the Jordanian governorates, in accordance with what is cultural, social or political. The findings of the study revealed that the symbolic significance of the candidates' lists winning in the elections for the 'eighteenth parliamentary election" enabled the voters to vote in accordance with what is cultural, social, religious, economical, geographical, and political. At the same time, the lists of the not winning candidates' were unable to move the Jordanian voters towards dealing with such lists or voting in favour of it. Besides, the political significant of the List symbolic has a high ratio among the electoral lists reach (45.54%).

Keywords: Symbolic of the candidates Lists, Parliamentary elections, The Jordanian Governorates.

* Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan. Received on 11/3/2018 and Accepted for Publication on 20/9/2018.